مِن جُهُودِ الْمُعَاصِرِينَ فِي نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ

(عَرْضٌ وَتَقْوِيمٌ)

إِعْدَادُ:

د. نَصْر إِبْرَاهِيم فَضْل الْبَنَّا

الأُسْتَاذ الْمُشَارِك فِي جَامِعَةِ الْعُلُومِ التَّطْبِيقِيَّةِ فِي عَمَّانَ

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:

فنقد متن الحديث من العلوم المهمة والخطيرة التي خاض غمارها العلماء قديما فكان من خاض غمار هذا العلم أحد صنفين:

الصنف الأول العلماء الذين دافعوا عن السنة: وهم العلماء المتبصرون الذين دفعهم حبهم لحديث نبيهم ﷺ أن يدافعوا عنه باعتباره مصدرا مهما من مصادر التشريع الإسلامي وأرادوا من هذا الدفاع أن يدافعوا عن عقيدتهم ودينهم حتى يظهروه بمظهر المتفق غير المفترق والمتحد غير المختلف ومن أولئك الذين خاضوا غمار هذا العلم ابن خزيمة والشافعي وابن قتيبة وابن الجوزي وابن تيمية وابن قيم الجوزية والذهبي والسيوطي وغيرهم كثير وكذلك عدد من المعاصرين الذين سنعرض لكتبهم ورسائلهم وأبحاثهم التي تناولوا من خلالها هذا الموضوع.

الصنف الثاني الأشخاص الذين حاولوا التشكيك في السنة: هم أولئك المتعالمين الذين اعتنقوا الفكرة وأرادوا أن يدافعوا عنها وكل ما ورد من أحاديث تخالف تلك الفكرة حاولوا جاهدين أن يردوا تلك الأحاديث إما بالطعن في رواتها أو الطعن في متنها ولما لم يكتمل لهم هذا الأمر لبسوا لبوس العلماء وادعوا ردها من حيث المتن إما بالادعاء أنها تخالف القرآن الكريم أو العقل أو الوقائع أو التاريخ أو السنة أو غير ذلك. فدار هناك صراع فتان مزعوم بين القرآن والحديث وبين العقل والسنة، ومن أولئك قديما المعتزلة الذين وصفوا أهل الحديث بأنهم نقلة أخبار متنا قضة حتى قال بعضهم:

زوامل للإشعار لا علم عندهم ... بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك ما يدري البعير إذا غدا ... بأحماله أو راح ما في الغرائر[1]

وأما حديثا فمنهم المستشرقون وأتباعهم الذين نبشوا الماضي وأخرجوا منه الشبه القديمة وأحيوها وممن تولى كبره في هذا الأمر جولدتزيهر وشاخت وفلويل ومحمود أبو رية وأحمد أمين وإسماعيل أدهم.

وكان العلماء الأخيار الأغيار من المتأخرين لهؤلاء بالمرصاد كما كان الأوائل، فقرءوا كتبهم ونظروا فيها نظرة المتفحص البارع والناقد البصير فبينوا عوارهم وكان من أولئك العلماء: شيخ الأساتذة الدكتور محمد محمد أبو شهبة في كتابه دفاع عن السنة" والدكتور مصطفى السباعي في "كتابه السنة ومكانتها في التشريع" والشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة" والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه" ظلمات أبي رية"، فكان لذلك الجيل فضل السبق ثم تابعهم على ذلك من جاء بعدهم من تلاميذهم أو تلاميذ تلاميذهم الذين ساروا على النهج وأتموا الطريق ودافعوا عن السنة دفاع الواثق من عقيدته وسنة نبيه دفاع العالم المتبصر وليس دفاع العاجز الخوار الضعيف المتذبذب.

والبحث ما هو إلا بيان لبعض تلك الجهود المعاصرة من خلال الكتب والمراجع والأبحاث المحكمة.

وقد وسمته بـــ(من جهود المعاصرين في نقد المتن) عرض ونقد.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة ونتائج.

أما المقدمة فرسمت فيها خطة البحث وأهمية الموضوع.

وأما المبحث الأول: فجعلته عن الدراسات التي تناولت نقد المتن.

---

(١) ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الحديث ص٥ – ١١ باختصار.

والمبحث الثاني: فجعلته للتعريف ببعض المصنفات التي تناولت نقد المتن وجعلت هذا المبحث في مطالب سبعة هي:

المطلب الأول: فجعلته عن أسباب اختيار كتب الدراسة.

المطلب الثاني: تكلمت فيه عن كتاب" دفاع عن السنة ورد مطاعن المستشرقين" وأهمية الكتاب وتقييم الكتاب.

المطلب الثالث: عرضت فيه كتاب" مقاييس نقد متون السنة" وقمت بنقد الكتاب.

المطلب الرابع: عرضت فيه كتاب "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم " وقمت بنقد الكتاب

المطلب الخامس: جعلته عن كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي" وقمت بنقد الكتاب

المطلب السادس: عرضت فيه كتاب" جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف."

المطلب السابع: عرضت فيه كتاب" نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية".

أمّا الخاتمة:

فقد تحدثت فيها عن النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا.

وأخيرا اسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا الجهد وأن يجعله عملا مقبولا وأن يغفر لنا ما قد أخطأنا فيه، وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد.

❁ ❁ ❁

المبحث الأول: الدّراسات التي تناولت نقد المتن

تعددت جهود المعاصرين في تناول نقد المتن ولا مجال لدي لأتناول كل تلك الجهود، وإنما أقتصر على بعضها، وأهمها وهذه الأبحاث، والجهود حسب تسلسلها الزمني:

١. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. للدكتور محمد محمد أبو شهبة.
٢. بعض الشبه الواردة على السنة قديما وحديثا وردها رداً علمياً صحيحا. محمد بن محمد أبو شهبة.
٣. بيان الشبه التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة والرد عليها[1] د.عبد الغني محمد عبد الخالق.
٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.[2] د.مصطفى السباعي
٥. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة[3] الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني.
٦. مقاييس نقد متون السنة[4] د. مسفر غرم الله الدميني.
٧. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه [5] د.محمد مصطفى الأعظمي.
٨. مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات [6] د. مسفر غرم الله الدميني.

---

(١) طبعت هذه الكتب الثلاثة في كتاب واحد طبعتها مكتبة السنة القاهرة ١٩٨٩م.
(٢) المكتب الإسلامي ط ٢ – ١٩٦١.
(٣) عطية: محي الدين دليل المؤلفات الحديثية ١/١٢٤، وطبعه المكتب الإسلامي ط٢/١٩٨٥.
(٤) دليل المؤلفات الحديثية ١/٨٢ وطبع في الرياض ط١/ ١٩٨٤.
(٥) دليل المؤلفات الحديثية ١/٧٠ وطبعته دار الكوثر في الرياض ط٣/- ١٩٩٠.
(٦) – طبعته دار المدني جدة، ط١/ ١٩٨٤.

٩. اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم[١] د. محمد لقمان السلفي.

١٠. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي الشريف[٢] د.صلاح الدين الإدلبي.

١١. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف[٣] د.محمد طاهر الجوابي.

١٢. نقد المتن بين صناعة المحدثين، ومطاعن المستشرقين[٤] د.نجم عبد الرحمن خلف.

١٣. أصول منهج النقد عند أهل الحديث[٥] عصام أحمد البشير.

١٤. عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم[٦] د. محمود الطحان.

١٥. منهج مقارنة الروايات عند المحدثين[٧] الأستاذ فتح الدين البيانوني.

١٦. النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه[٨] الأستاذ عبد الله علي أحمد حافظ.

١٧. منهج البحث النبوي دراسة مقارنة مع منهج البحث في التاريخ[٩] عبد الرحمن عبد القادر كردي.

١٨. الفكر المنهجي عند المحدثين[١٠] د.همام عبد الرحمن سعيد.

١٩. نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل د. أمين القضاة[١١].

---

(١) ط١، الرياض١٩٨٧، دليل المؤلفات الحديثية ٣٩/١ .

(٢) منشورات دار الآفاق بيروت ١٤٠٣، دليل المؤلفات الحديثية ٨٣/١ .

(٣) نشر وتوزيع مؤسسة ع الكريم بن عبد الله تونس، دليل المؤلفات الحديثية ١/ ٧٨.

(٤) دار الرشد ط١ ١٩٨٩، دليل المؤلفات الحديثية ١/ ١٣٤.

(٥) طبعته دار الريان بيروت ط٢، ١٩٩٢.

(٦) دليل المؤلفات الحديثية ١٣١/١، مكتبة دار التراث / الكويت ١٤٠٤هـ .

(٧) خلف: نجم عبد الرحمن نقد المتن بين صناعة المحدثين ص ١١.

(٨) دليل المؤلفات الحديثية ٨١/١ .

(٩) دليل المؤلفات الحديثية ٨٣/١ .

(١٠) دليل المؤلفات الحديثية ٦٠/١ وطبعته مجلة الأمة ١٤٠٨هـ .

(١١) دراسات:مجلة الجامعة الأردنية م ١٦ ع١٠ تشرين أول ١٩٨٩ ص٢٣٠-٢٥٠ .

٢٠. عرض الحديث على القرآن الكريم د. ياسر أحمد الشمالي[١].

٢١. كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط[٢] د. يوسف القرضاوي.

٢٢. دراسات في منهج النقد عند المحدثين[٣] د. محمد علي قاسم العمري.

٢٣. معايير الحكم على الحديث بالوضع من خلال المتن[٤] دراسة وتحقيق ونقد د. أمين موسى أبو لاوي.

٢٤. المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة[٥] د. محمد أبو الليث السمرقندي.

٢٥. منهجية التعامل مع السنة النبوية[٦] د. عبد الجبار سعيد.

٢٦. نقد المتن في ميزان المحدثين[٧] د. نصر إبراهيم البنا.

٢٧. نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية[٨] د. سلطان سند العكايلة.

٢٨. نحو تفعيل قواعد متن الحديث[٩] إسماعيل الكردي.

٢٩. نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى[١٠] محمد مصلح الزعبي.

---

(١) دراسات: مجلة الجامعة الأردنية م٢٣ع٢٤ كانون ١٩٩٦ ص٢١٧ – ص٢٣٦ .

(٢) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي ١٩٩٦ط ٨ .

(٣) دار النفائس ط١/ ٢٠٠٠ .

(٤) جامعة الأزهر مجلة كلية أصول الدين والدعوة فرع أسيوط عدد ١٨، سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م مطبعة الأمانة .

(٥) بحث علمي منشور في مجلة إسلامية المعرفة السنة الرابعة عدد١٣ .

(٦) إسلامية المعرفة السنة الخامسة العدد١٢ .

(٧) المنيا مجلة الدراسات العربية جامعة المنيا عدد٧ سنة ٢٠٠٢ .

(٨) دار الفتح عمان ط١سنة ٢٠٠٢ .

(٩) نشر مكتبة الأوائل، دمشق ٢٠٠٢ .

(١٠) رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية ١٩٩٩ .

المبحث الثاني:

التعريف ببعض المصنفات التي تناولت نقد المتن

المطلب الأول: معايير اختيار هذه الكتب في الدراسة والتقييم

لعل من أهم الأسباب التي دعتني إلى عملية الاختيار هي محاولة عرض الكتاب الشامل الذي تعددت فيه معايير النقد وأرجعت ذلك إلى أمور منها:

أولا: قدم الكتاب، فوجدت أن كتاب الدكتور محمد محمد أبو شهبة من أقدمها فأردت أن أعرف طلاب العلم به وأبين أن الكتاب المذكور كان من أقدم الكتب في الرد على كتاب أبي رية "أضواء على السنة المحمدية "

ثانيا: شمولية الكتاب، فبعد النظر نجد أن كتاب الدكتور مسفر الدميني "مقاييس نقد متون السنة "اشتمل على مقاييس متنوعة في نقد المتن بدءا بالمقاييس التي اعتمد عليها الصحابة رضي الله عنهم، والمقاييس التي اعتمد عليها المحدثون وكذلك الفقهاء، فكان كتابه أوسع الكتب وأشملها في بيان تلك المقاييس التي يحتاج إليها المحدث والفقيه معا.

ثالثا: الرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم فحين بحثت بين الكتب فإذا بكتاب الدكتور محمد لقمان السلفي "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم " والدكتور محمد لقمان باحث متمكن من لغات ثلاث العربية والأردية والإنجليزية وفتنة إنكار السنة كان لها صدى واسعا في شبه القارة الهندية، وكان لها من الأتباع العدد الكبير فرأيت أن كتابه يسعف الباحث في هذا المجال.

رابعا: جمع جهود المعاصرين في نقد المتن فبحثت بين الكتب والمراجع فوجدت كتاب الدكتور محمد طاهر الجوابي"جهود المعاصرين في نقد متن الحديث النبوي الشريف"حيث قدمه رسالة علمية إلى جامعة الزيتونة في تونس،

وكتاب الدكتور صلاح الدين بن أحمد الإدلبي "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي "وهو مقدم إلى دار الحديث الحسنية في المغرب الأقصى لنيل درجة علمية، وهذه من الكتب النادرة في بلادنا وقد حاولت جهدي الحصول على نسخة من كل كتاب وقد سألت بعض الإخوة المتخصصين في الحديث، فلم أجد بغيتي، وحصلت على كتاب الدكتور الجوابي من إحدى مكتبات الرياض بعد جهد ليس بالهين، وحصلت على كتاب الدكتور الإدلبي في مكتبة الجامعة الأردنية فقمت بتصويرها كاملة واحتفظت بها في مكتبتي الخاصة.

خامسا: وأما كتاب الدكتور سلطان سند العكايلة "نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية فكان سبب اختياري له هو ما حواه من قواعد مهمة في نقد المتن يجب على المؤرخ أن يعتمد عليها أثناء نقده للمتن.

سادسا: أن كثيرا من الذين خاضوا غمار هذا الفن كانت أبحاثهم أبحاثا علمية محكمة منشورة، وكان كل بحث يتناول مسألة أو مسألتين.

سابعا: لم أعرض لكل الكتب والرسائل والأبحاث توقيا لإطالة البحث إطالة تخرجه عن مقصوده وهدفه لنشره في مجلة علمية.

ثامنا: لم أعرض لبعض المؤلفات ليس من باب التقليل من شأنها بقدر ما هو التزام بعدم إطالة البحث،علما بأن الكتب التي عرضتها تزيد على ألفي صفحة، وبناء عليه كان لا بد أن يقع شيء من النقص أو الخلل، ولكن كما قيل مالا يدرك كله لا يترك جله.

المطلب الثاني: تعريفٌ بكتاب "دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين" لمؤلفه: الدكتور محمد محمد أبو شهبة

يقع الكتاب في مائتين وتسع وأربعين صفحة، لم يرتبه مؤلفه على المباحث والأبواب وإنما صدر ردا على كتاب أضواء على السنة المحمدية للمدعو محمد أبو رية.

١ . أما عن سبب تأليفه فيقول رحمه الله: ولما صدر كتاب أضواء على السنة المحمدية، وجدت مؤلفه تلقف منه كل ما قاله الأقدمون، والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما قاله المستشرقون وأذنابهم وحرص بكثير الحرص أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض... وصحح المختلف المكذوب وقد رأيت أن أرد على هذا الكتاب ليعد ذلك ردا لكل ما أثير حول السنة من طعون ولغط ثم سميته دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين[1].

٢ . ثم تحدث عن أهمية السنة وحجيتها واستقلالها بالتشريع، وبيّن أن حديث عرض السنة على القرآن حديث مكذوب عند أهل العلم.

٣ . ثم بيّن رحمه الله عناية الصحابة والتابعين بنقل الحديث، والأدوار التي مر بها نقل الحديث، وأن المحدثين عنوا بنقد الأسانيد والمتون ولم يبالغوا في نقد المتون لاعتبارات مهمة منها:[2]

أ. قد يكون الحديث من المتشابه غير مفهوم العبارة، فلا محل مع هذا الاحتمال لتحكيم النقد والعقل المجرد في المتن.

ب. قد يكون متن الحديث من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة.

ج. قد يكون متن الحديث من قبيل المغيبات كأحوال القيامة.

د. وقد يكون متن الحديث من الأخبار التي كشف العلم عن مساتيرها، واعتبرت من المعجزات النبوية التي جاءت الأيام تصدقها.

٤ . نقد المؤلف كتاب أضواء على السنة نقدا مجملا ونقدا مفصلا.

أما النقد الإجمالي فحصره في أمور منها:

١ . ادعاء المؤلف دعاوي عريضة من غير دليل ولا برهان مع ادعائه أن هذا

---

(١) دفاع عن السنة ص٩ .

(٢) دفاع عن السنة ص٣٩، ٣٤ .

البحث لم يعن به أحد من قبل[1].

٢. اعتماد المؤلف في التدليل على بعض ما ذهب إليه على كلام المستشرقين.

٣. أفاض المؤلف في بعض المباحث وأكثر من النقول لكي يرتب عليها ما يريد من نتائج أبعد ما تكون مترتبة عليها[2].

٤. استشهاده بالأحاديث الموضوعة مادامت تساعده على ما يريد ويهوى من أراء مثل عرض السنة على القرآن وهو حديث موضوع باتفاق الأمة[3].

٥. جارى المؤلف المستشرقين حينما تكلم عن العصبية المذهبية والسياسية[4].

٦. تحامل المصنف تحاملا لا يرتضيه المنصفون لمسلم ذي إيمان وخلق ودين على صحابي من صحابة رسول الله ﷺ وهو أبو هريرة رضي الله عنه.[5]

وأما الرد التفصيلي فنجمله بأمور منها:

١. زعمه أن العلماء لم يعنوا بالأحاديث وأنهم حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث فوضعوا قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل.

قام بالرد على هذا الزعم وذكر أن العلماء عنوا بنقد السنة والمتن، وذكر سبب تمهل العلماء في نقد المتن[6].

٢. قام بالطعن في مجموعة من الأحاديث، والرد عليها ومثال على هذا الطعن:

أ. طعنه في حديث من كذب علي[7].

---

(١) دفاع عن السنة ٣٥ .

(٢) دفاع عن السنة ٣٦ .

(٣) دفاع عن السنة ٣٦ .

(٤) دفاع عن السنة٣٧ .

(٥) دفاع عن السنة ٣٧ .

(٦) دفاع عن السنة ٤٢ .

(٧) دفاع عن السنة ص٦٠، متفق عليه خ في العلم ١/٥٥، م في مقدمة الصحيح ١/١٠ .

ب. طعنه في حديث أنكحتكها بما معك من القرآن. متفق عليه ورواه مالك واحمد والنسائي.

ج. طعنه في حديث "لا تشد الرحال" والادعاء بأنه من الإسرائيليات[١].

د. طعنه في حديث الصحيحين "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين..."[٢].

٣. تكذيبه لأبي هريرة وطعنه فيه، وتجنيه عليه واتهامه بضعف الذاكرة واختلاق الأحاديث[٣].

٤. متابعته للمستشرقين في تصيدهم نقد الأحاديث[٤].

وقد تكلم رحمه الله على مجموعة من الأحاديث المشكلة، وبيان وجه النقد في تلك الأحاديث نقدا علميا ومنها:

أ. حديث خلق الله التربة يوم السبت وبيان أن العلماء أعلوه قديما[٥].

ب. تكذيبه لأحاديث شق الصدر وبيان الإشكال فيها[٦].

ج. بيانه لحديث سجود الشمس وانه من قبل المجاز والتمثيل[٧].

---

(١) دفاع عن السنة ص٧٧، متفق عليه خ في فضل الصلاة ٣٦٧/١، ٣٦٩، م في الحج ١٠١٤/٢، ١٠١، ٩٦٢، حم ٢/ ٢٣٤، ٢٣٨، ت ٢/ ١٤٨؛ ن ٣٧/٢، جه ٤٥٢/١؛ دي ٢٧٠/١.

(٢) دفاع عن السنة ص٨٠، متفق عليه خ المناقب ٥٣٨/٢، م الإمارة ١٥٢٣/٤، حم ١٠١/٤، ٩٧.

(٣) دفاع عن السنة ص١١٢، ٩٠.

(٤) دفاع عن السنة ١٣٩.

(٥) دفاع عن السنة ص١٣٢-١٣٤، م في الصحيح حديث رقم ٢٧٨٩؛ حم ٣٢٧/٢.

(٦) دفاع عن السنة ص ١٨٩ البخاري ح٣٢٠٧؛ ٧٥١٧ ومسلم ح٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤.

(٧) دفاع عن السنة ص ١٨٢ خ التقسيم ٢٨٢/٣ ح٤٨٠٢ والصواب أنه ليس من قبيل المجاز كما قال المصنف بل هو سجود حقيقي لا يعلم حقيقته إلا الله وهذا مقرر في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم =

د. حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية ونقله تحقيقا علميا للدكتور محمود كمال، والدكتور محمد عبد المنعم حسن[1]

تقييم الكتاب:

١. يُعتبر هذا الكتابَ من أقدم الكتب وأهمها في الدفاع عن السنة النبوية ونقد المتن.

٢. ناقش المصنف في كتابه هذا ما يقارب سبعين حديثا صحيحا أو ضعيفا أو موضوعا، من الأحاديث المشكلة أو التي رد فيها هو وغيره من العلماء على كتاب" أبي ريه".

٣. يعد هذا الكتاب من أقدم الكتب وأهمها في الدفاع عن الصحابي الجليل أبي هريرة ضد الحملة الظالمة التي قادها أبو رية ضد هذا الصحابي الجليل.

٤. خلو الكتاب من الفهارس العلمية التي تعين الطالب على الرجوع إلى الكتاب والاستفادة منه اللهم إلا فهرس الموضوعات.

٥. قول المصنف أن حديث أبا ذر أتدري أين تذهب الشمس لعله من قبيل المجاز وليس الحقيقة قول رآه لا نوافقه عليه، وقد ردّ على هذا القول كل من الحافظ الخطابي والحافظ ابن حجر كما بينت ذلك.

٦. المادة العلمية في الكتاب غير مرتبة ولعل عذر المصنف في ذلك أن الكتاب كان بمثابة أبحاث نشرت تباعا في مجلة الأزهر ثم جمعت على شكل كتاب.

٧. كثرة الأخطاء المطبعية في الكتاب تشكل عقبة أمام الطالب غير المتخصص في السنة.

= والجبال والشجر والدّواب﴾ الحج ١٨ ولبيان وجه الحق في هذه المسألة وزيادة البيان انظر أعلام الحديث للخطابي ١٨٩٤/٣وفتح الباري لابن حجر٥٤١/٨ .

(١) المصدر السابق١٧٠ خ في بدء الخلق ح ٣٣٢٠ والطب ح ٥٧٨٢، حم ٢٢٩/٢، ٢٤٦، ٢٦٣ .

٨. عدم تخريج المصنف الأحاديث تخريجا دقيقا ولعل للمصنف عذرا في ذلك أنه كان في صدد رده على أبي رية قبل ما يقارب من خمسة وأربعين سنة.

والكتاب من الكتب المهمة في هذا المجال وهو يحق اسم على مسمى "دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين" فجزى الله الشيخ الدكتور محمّد محمد أبو شهبة خير الجزاء وغفر له.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب "مقاييس نقد متون السنة "

لمؤلفه الدكتور مسفر عزم الله الدميني

الكتاب رسالة جامعية قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي[1]، يقع في خمسمائة وخمس وستين صفحة بما فيها فهارس ستة علمية تساعد الباحث في الوصول إلى غايته بكل يسر وسهولة. والكتاب يتكون من مقدمة، وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة[2] فتكلم فيها عن خطة بحثه وعن أهم الكتب التي الفت في نقد المتن لاسيما دراسات الفقهاء والأصوليين لمتون السنة والخطة التي سار عليها في بحثه؛ وأما التمهيد[3] فتكلم فيه عن: تدوين السنة وكتابة الحديث. الرواية بين اللفظ والمعنى. الوضع في الحديث معناه وبدايته وأسبابه. التصحيح والتضعيف جائز في كل عصر بين السند والمتن.

وأما الباب الأول وعنوانه: مقاييس النقد عند الصحابة[4]، فقد قدم

---

(١) الدميني: مسفر عزم الله مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابة الموضوعات ص٩ دار المدني ١٩٨٤ .

(٢) مقاييس نقد متون ص١– ٨ .

(٣) مقاييس نقد متون من ص١١– ٥٢ .

(٤) مقاييس نقد متون السنةص٥٣–١٠٨ .

المصنف لهذا الباب بمقدمة بسيطة بين فيها عدالة الصحابة وأنه لا يوجد بينهم متهم ثم استخلص المقاييس التي اعتمدها الصحابة فوجدها ثلاثة مقاييس وهي:

المقياس الأول: عرض الحديث على القرآن الكريم؛ القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على رسول الله محمد ﷺ المنقول نقلا متواترا والذي تكفل الله بحفظه، وحفظه المسلمون قديما وحديثا.

والقرآن الكريم يعد المقياس الأول فلم يقبل الصحابة ما خالفه من أحاديث بل حكموا على رواتها بالوهم والخطأ وتركوا الأخذ بها، والعمل بمقتضاها لمعارضتها للنص القرآني[1]

وبين حقيقة المعارضة التي تقتضي رد تلك الأحاديث فقال: والمخالفة التي نعنيها هي المعارضة من كل وجه وعدم إمكان الجمع بينها بوجه من وجوه الجمع المعروفة، وأما المخالفة الظاهرة التي يمكن معها الجمع كالحاصلة بين العام والخاص والمطلق والمقيد ونحوه فهي مخالفة ظاهرية وليست حقيقية ولا تستدعي رد الحديث المخالف[2]، كما بيّن أن الصحابة استعملوا هذا المقياس في أكثر من موضع، قال عمر رضي الله عنه: " لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت "[3]؛ واعتبر الإمام الذهبي رحمه الله أن أول من احتاط في قبول الأخبار أبو بكر وعمر وعلي[4].

المقياس الثاني: عرض السنة بعضها على بعض؛ عرض الحديث على القرآن الكريم كان متسمًا بالوضوح والبيان لاتفاقهم على حكم القرآن ووثوقهم به أما منهجهم في عرض متون السنة بعضها على بعض فلم يكن بذلك القدر، وقد

---

(١) مقاييس نقد متون السنة ص٦١ .

(٢) مقاييس نقد متون السنةص٧٠ .

(٣) مقاييس نقد متون السنة ص ٧٦ .

(٤) الذهبي محمد بن عثمان: تذكرة الحفاظ ٣/١ دار الكتب العلمية .

كانت لهم مناقشات واختلاف وجهات نظر[١]، وقد ناقش المؤلف مجموعة من الأحاديث، وحاول من خلالها أن يستنبط منها بعض المرجحات وهي:

١. سؤال المختص وقبول قوله؛ من أكثر المرجحات استعمالا سؤال صاحب الاختصاص وكثيرا ما كان الصحابة إذا ما اختلفوا في فهم حديث أرسلوا إلى إحدى أمهات المؤمنين وسألوها عن ذلك ومن ذلك سؤالهم عن الصائم يصبح جنبا[٢]، وعن تطييب المحرم لإحرامه وإحلاله[٣] فرجعوا إلى قولها.

٢. معاضدة أحد الحديثين برواية أو روايات أخرى والمخالف لا مؤيد له منها: حديث من تبع جنازة فله قيراط من الأجر " فقال ابن عمر أكثر علينا أبو هريرة فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة، فقال ابن عمر لقد فرطنا في قراريط كثيرة[٤]

٣. تقديم صاحب القصة ومثاله تطييب المحرم وقد سبق بيانه، ونكاح المحرم.

٤. تعدد الواقعة إن وجدت كإهلال رسول الله ﷺ حجة الوداع وتخريج ابن عباس رضي الله عنهما تلك الاختلافات.

المقياس الثالث: النظر العقلي؛ هذا المقياس الثالث وإن كان المصنف لم يجزم به ولكنه ذكر بأنه قد وقع منهم بضع مسائل وإليك بعضا من تلك المسائل: "الوضوء من حمل الجنازة" "الوضوء مما مست النار" "غسل النائم يده قبل إدخالها الإناء".

---

(١) نقد متون السنة ٧٩.

(٢) مسلم: بن الحجاج صحيح مسلم كتاب الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٧٧٩/٢.

(٣) الحازمي محمد بن موسى الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ٢٨٣.

(٤) صحيح مسلم كتاب الجنائز فضل الصلاة على الجنازة واتباعه ٦٥٢/٢.

الباب الثاني: نقد متون السنة عند المحدثين[1]؛ يُعدّ هذا الباب من أوسع أبواب الرسالة، وذكر أن المحدثين اعتمدوا على مقاييس كثيرة أهمها في سبعة مقاييس وعرّف بكل مقياس وضرب الأمثلة المناسبة على كل مقياس وإليك بيان تلك المقاييس:

المقياس الأول: عرض الحديث على القرآن الكريم؛ لقد سبق الصحابة رضي الله عنهم إلى هذا المقياس وتبعهم في ذلك المحدثون وقالوا: إذا كان الحديث مخالفا لكتاب الله مخالفة كاملة لا يمكن الجمع بينهما ولا معرفة المتأخر حتى يمكن الحكم بنسخ المتقدم رد الحديث[2].

وتكلم عن هذا المقياس وذكر الأمثلة التي توضح هذا المقياس توضيحا كاملا ومن تلك الأمثلة:

حديث: "إذا حدثتم عني حديثا فأعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافق فاقبلوا وما خالف فردوه"[3].

وبين أن الحديث موضوع لا يجوز الاعتماد عليه ونقل عن الشوكاني رحمه الله قوله: "عرضناه على كتاب الله فوجدنا هذا الحديث موضوعا. قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾"[4] [الحشر ٧]

وذكر ثلاثة عشر حديثا وجميعها عرضها على القرآن فوجد بأنه لا يمكن الجمع بينها وبين القرآن الكريم بحال فحكم عليها بالوضع منها:

أ. "من أكل مع مغفور له غفر له"[5] مخالف للقرآن الكريم فقد أكل مع

(١) مقاييس نقد متون السنة ١٠٩ – ٢٦١.

(٢) مقاييس نقد متون السنة ص١١٧.

(٣) مقاييس نقد متون السنة ١١٩ والفوائد المجموعة ص٢٩١، قط في السنن٤/٢٠٨، الدر الملتقط ص ٤٨ قال الخطابي: وضعته الزنادقة.

(٤) الشوكاني الفوائد المجموعة ص٢٩١.

(٥) الألباني محمد ناصر الدين سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٣٢٦، ابن كثير ٤/٢٩٣ أحاديث =

نوح ولوط زوجتيهما. قال ابن تيمية رحمه الله: ليس له إسناد عند أهل العلم... وقد يأكل الكفار والمنافقون مع المسلمين والحديث مكذوب.

ب. "سب أصحابي ذنب لا يغتفر"[1]، قال ابن تيمية رحمه الله: هذا كذب على النبي ﷺ وهو مخالف لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ النساء٤٨

المقياس الثاني: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض؛ من خلال جمع روايات الحديث الواحد، وعرض بعضها على بعض يتبين للإمام الناقد أمور لم يكن يعرفها لو لم يستعرض تلك الروايات وهذا ما يمكن أن نسميه فوائد المقابلة أو المعارضة، قال يحي بن معين: لو لم نكتب الحديث الواحد من ثلاثين وجها ما عقلنا معناه[2].

ومن خلال الجمع والمقابلة: يظهر لنا أنواع مختلفة من علوم المتن منها: الإدراج، الاضطراب، القلب، التصحيف، التحريف، زيادة الثقة[3].

المقياس الثالث: عرض السنة بعضها على بعض؛ من المعلوم بداهة أن حديث رسول الله ﷺ يوافق بعضه بعضاً ولا يناقض بعضه بعضا فإذا وجد التناقض، كان لابد من خطأ ولذا فإن المحدثين لا يقبلون حديثا مخالفا للسنة

= القصاص ص٩٢ الدرر المنتثرة ص١٦٩ وقال السيوطي: لا أصل له ذيل اللآلىء ص٢٠٣، المقاصد الحسنة ص٤٠١، تنزيه الشريعة المرفوعة ٢٦٧/٢، الأسرار المرفوعة ص٣١٩، كشف الخفاء ٣١٩/٢ الفوائد الموضوعة ص٨٣، الفوائد المجموعة ص ١٥٨.

(١) ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم أحاديث القصاص ص ٩٣ ت. د. محمد لطفي الصباغ ط١/١٩٧٢ الإسلامي، ذيل اللآلىء ص ٢٠٣، تنزيه الشريعة المرفوعة١/٣٢٠ تذكرة الموضوعات ٩٢، الأسرار المرفوعة ص٢١٨ المصنوع ص ١١٠، كشف الخفاء ٥٣١/١، الفوائد الموضوعة للكرمي ص ٩٢، الفوائد المجموعة ص٣٨٦.

(٢) ابن حبان محمد بن أحمد المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ٣٣/١ ت محمود إبراهيم زايد دار الوعي – حلب ط١٤٠٢/٢.

(٣) ذكر أمثلة مختلفة على كل نوع انظر مقاييس ص١٣٤–١٥٤.

الصريحة الثابتة عندهم وإن اختلفوا في مدى تطبيقهم لهذه القاعدة. قال ابن خزيمة رحمه الله: من كان عنده حديثان متعارضان فليأتني بهما حتى أؤلف له بينهما.

ومن خلال عرض السنة بعضها على بعض ظهر لنا علوم مختلفة منها: "الشاذ، المعل، الناسخ، المنسوخ، ومختلف الحديث، والمحكم" وقال العلماء ما دام الجمع ممكنا لا نعمد إلى الترجيح وإذا لم يمكن الجمع عمدنا إلى الترجيح، والمرجحات كثيرة جدا، أوصلها السيوطي إلى أكثر من مائة ونقل الدميني منها اثنين وعشرين مرجحا[1]، وإذا لم يمكن الترجيح توقفنا في الحديثين حتى يرد لنا ما يبين أحدهما.

المقياس الرابع: عرض متن الحديث علي الوقائع والمعلومات التاريخية؛ قال المصنف: واستعمال المحدثين التاريخ كمقياس لمعرفة صحة الأحاديث من ضعفها أمر تؤكده الأمثلة الكثيرة المتعددة[2]،وذكر تسعة أحاديث عرضها على هذا المقياس منها:

١. عرض أبو سفيان أم حبيبة على رسول الله ﷺ ومن المعلوم أن أم حبيبة تزوجها النبي ﷺ قبل إسلام والدها بزمن وهي في الحبشة[3]

٢. رفع الجزية عن أهل خيبر وبشهادة سعد بن معاذ ومعاوية، وسعد كان قد مات قبل ذلك ومعاوية أسلم بعد ذلك.

٣. دخول النبي ﷺ مكة يوم الفتح وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه، وعبد الله بن رواحة استشهد يوم مؤتة قال ابن القيم وإنما كان ينشد بين يديه بشعر عبد الله بن رواحة.

قلت: وعند المعارضة بين متن الحديث وبين التاريخ يجب أن نلاحظ أمرين مهمين بل هما في غاية الأهمية: صحة الحديث، وصحة الوقائع والمعلومات

(١) مقاييس متون السنة ١٧٤– ١٨٠.

(٢) مقاييس متون السنة ١٨٤.

(٣) صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أبي سفيان ٤/١٩٤٥.

التاريخية وثبوتها فإن اختلف أحدهما فلا يمكن المعارضة بينهما.

المقياس الخامس: ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه؛ من المعلوم أن رسول الله ﷺ أفصح الخلق لغة وبياناً ومن خصائصه أنه أعطي جوامع الكلم فإذا جاء لفظ الحديث لا يشبه كلام النبي وبعيد المعنى وكونه لا يمكن أن يصدر عن الرسول ﷺ لسخفه أو تفاهته أو كان مما ينزه الرسول ﷺ التلفظ به، وهذا أكثر ما يكون في كتب الموضوعات وذكر حفظه الله سبعة عشر حديثا وناقشها مناقشة هادئة وممن أخذ بهذا المقياس الإمام ابن الجوزي في كتابه الموضوعات وابن قيم الجوزية في كتابه المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف؛ وإليك مثالا يوضح ما قلناه:

من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له: (اللهم أنت حي لا تموت.... وندى لا تنفذ، وقريب لا تبعد ورق لا تخلف... ومعروف لا تنكر... ووتر لا تتأمر... وعلي لا ترى، ودائم لا تفنى وباق لا تبلى وواحد لا تشبه ومقتدر لا تنازع) من دعا بها عند منامه بعث الله عز وجل بكل حرف منها سبعمائة ألف ملك من الروحانيين ووجوههم أحسن من الشمس والقمر[1].

وهذه الألفاظ الركيكة هي التي دعت ابن الجوزي إلى أن يحكم على الحديث بالوضع.

المقياس السادس: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة أو المفاهيم، والتصورات التي عهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته وبالتالي نفي نسبته إلى رسول الله ﷺ.

وذكر المصنف تسعة عشر حديثا أدخلها ضمن هذا المقياس وذكر مجموعة من القواعد والأصول منها:

القاعدة الأولى: مسؤولية الإنسان عن نفسه، وعدم محاسبته عما اقترفه

(١) الموضوعات ٣/ ١١٧ مقاييس نقد متون السنة ٢٠٢.

غيره، ومن خلال هذه القاعدة رد حديث "لا يدخل الجنة ولد زنا ولا والده ولا ولد ولده"[1]

القاعدة الثانية: الوسطية والاعتدال في كل حكم من أحكام الشريعة ومن ذلك الثواب والعقاب ومن خلال هذه القاعدة: "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة... بالحمد... فإن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى وعيسى"[2].

القاعدة الثالثة: الحث على معالي الأمور، والبعد عن السفاسف ومن خلال هذه القاعدة رد حديث " كن ذَنَباً ولا تكن رأساً قال الألباني[3]: لا أصل له فيما أعلم بل هو كلام يمجه ذوقي ولا يشهد لصحته قلبي بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور والأخذ بالعزائم.

القاعدة الرابعة: الإيمان بالله، والعمل الصالح هو المقياس الحقيقي للقرب من الله ومن خلال هذه القاعدة رد حديث " جور الترك ولا عدل العرب "[4].

القاعدة الخامسة: أصول الدين وتوحيد الله بالعبادة وتنزيهه سبحانه عن أنه يشبه أحد من خلقه؛ ومن خلال هذه القاعدة رد حديث: "لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به"، قال ابن القيم: وهذا من كلام عباد الأصنام.

وكذلك حديث " إن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ يوم خلقوا إلى يوم قيامهم صفاً واحداً ما أحاطوا بالله جل وعلا" قال ابن الجوزي[5]: لا يصح عن رسول الله ﷺ يوهم عظمة الذات الإلهية على وجه التشبيه والتجسيم تعالى عن ذلك.

---

(١) الموضوعات ١١١/٣ مقاييس نقد متون السنة ٢٠٧ .

(٢) الموضوعات ١١٢/٢ مقاييس نقد متون السنة ص٢٠٩ .

(٣) الضعيفة ٣١٨/١ مقاييس ٢٠٨ .

(٤) الموضوعات الكبرى ص ١٧٣ مقاييس ٢١٤ .

(٥) الموضوعات ٧٤/١ مقاييس ٢١٥ .

المقياس السابع: اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل؛ المراد بالمنكر: يراد به ما ينكر صدوره من النبي ﷺ أو من غيره من الأنبياء كما يشمل ما تنكره طبائع الناس وعقولهم، وما عرفوا من شرع الله والمراد بالمستحيل هنا ما هو مستحيل في حق البشر وما هو مستحيل بذاته وإن كان غير مستحيل في قدرة الله.

ومما ينبغي الإشارة إليه عند استعمال هذا المقياس هو أن المعجزة والكرامة لا تدخلان ضمن هذا المقياس بل هما مستثنيان وقد ذكر ثلاثة عشر حديثا، وناقشها، ونقدها ضمن هذا المقياس ومن ذلك: "لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة"[1]، قال أحمد ليس بصحيح كما قال ابن القيم والسيوطي وابن عراق وكذلك ابن الجوزي.

وفي هذا المقياس تكلم عن شبهات المستشرقين واتهاماتهم الباطلة من أن المحدثين لم يعتنوا بنقد متن الحديث وما ذكر في هذا المقياس وغيره من مقاييس كاف في التوضيح لمن أراد أن يستبصر ويعم.

الباب الثالث: مقاييس النقد عند الفقهاء: يُعدّ هذا الباب أوسع أبواب الرسالة[2]؛ حيث تكلم في مواضيع مختلفة متعلقة بالسنة عند الفقهاء منها الرأي وأنواعه، ومنهج الصحابة في الفقه والفتوى، ومنها أخذ الفقهاء بنصوص القرآن الكريم والسنة المتواترة وعدم تجاوزها، ومنزلة السنة النبوية من القرآن الكريم وعن خبر الواحد وتعريفه وإفادته للعلم والاحتجاج به والأدلة على ذلك، ثم تكلم عن المقاييس التي اعتمدها الفقهاء في نقدهم لمتون السنة وجعلها في مقاييس تسعة هي:

المقياس الأول: عرض السنة على القرآن الكريم؛ هذا المقياس من المقاييس المهمة التي اعتمد عليها الفقهاء وأكثر من اعتمد هذا المقياس في نقده للأحاديث

---

(١) نقد المتون من ص٢٢٨ .

(٢) نقد المتون من ص٢٦٥ – ٤٨٢ .

الإمام أبو حنيفة رحمه الله، وبين أن الأحاديث الواردة في عرض السنة على القرآن لا يصح منها شيء، وكذلك تكلم عن اعتماد الإمامين مالك والشافعي في عرض السنة على القرآن وظهر من نتائج عرض السنة على القرآن ما يلي: العموم، والخصوص، والمطلق، والمقيد، النسخ والزيادة على اللفظ.

ومن خلال عرض السنة على القرآن ظهر عندنا مجموعات:

١. المجموعة الأولى: المسائل التي وافق فيها الحنفية جمهور العلماء وتضم اثنتين وثلاثين مسألة.

٢. المجموعة الثانية: المسائل التي أخذ الحنفية بالأخبار الضعيفة زيادة على القرآن وتحوي أربع عشرة مسألة.

٣. المجموعة الثالثة: المسائل التي رد الأحناف أخبارا صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ وهي أقوى من الذين أخذوا بها وهي تسعٌ وعشرون مسألة.

المقياس الثاني: عرض السنة بعضها على بعض؛ وهذا المقياس إنما هو امتداد للمقياس الأول عرض السنة على القرآن والمسائل التي اشتهر فيها الخلاف عند استعمال هذا المقياس وظهر العام والخاص، والمطلق والمقيد والنسخ.

المقياس الثالث: عرض السنة على الإجماع؛ الإجماع: هو اتفاق المجتهدين من أمة رسول الله ﷺ في عصر من العصور على حكم واقعة من الوقائع. قال الشافعي: العلم طبقات: الكتاب، السنة ثم الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.

واعتبر أن الإجماع المتفق على حجيته هو الإجماع غير المخالف للحديث، وتكلم عن إجماع أهل المدينة.

المقياس الرابع: عرض السنة على عمل الصحابة؛ المراد من عمل الصحابة هنا ما أثر عنهم من عمل أو فتوى صدرت منهم بعد وفاة رسول الله ﷺ ما لم يسندوه إليه، وقد اختلفت أنظار الفقهاء في الاحتجاج بعمل الصحابة بين محتج به على العموم أو راد له على العموم وإليك الأقوال باختصار:

١. أبو حنيفة: الالتزام بقول الصحابي فيما لا يجد فيه نصا من القرآن

الكريم.

٢. مالك: تأخر قول الصحابي إلى ما بعد عمل أهل المدينة.

٣. الشافعي فصل القول في ذلك:

أ. إذا خالف الصحابي السنة الصحيحة: حكم برده دون تردد.

ب. إذا لم يخالف السنة الصحيحة، أخذ به إذا لم يوجد له مخالف وإلا تميز بين أقوال الصحابة.

المقياس الخامس: القياس إلحاق فرع بأصل لاشتراكهما في علة ذلك الأصل؛ ونظروا إلى راوي الخبر إن كان فقيها، أو غير فقيه وخالف القياس وقال الشافعي بقبول خبره وخالف في ذلك أبو حنيفة، ومن الأحاديث التي ردها الأحناف مخالفة لهذا المقياس: (حديث المصراة: ولا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها فهو بالخيار)، (من وطأ جارية امرأته)، (القهقهة في الصلاة) أخذوا بالحديث وردوا القياس وإن كان الحديث ضعيفا.

المقياس السادس: عرض السنة على الأصول العامة؛ هذا المقياس في حقيقته راجع إلى المقياسين الأول والثاني والمقصود بالأصول العامة: القواعد الكلية المأخوذة عن النصوص الشرعية المتفقة مع روح الدين ومقاصده العامة؛ كقاعدة سد الذرائع، وقاعدة حفظ النفس الإنسانية، وغالب الأحاديث التي ردت بهذا المقياس ردت بالمقياسين الأولين ولكن ردت بهذا المقياس بالنظر إلى ناحية أخرى.

المقياس السابع: عرض خبر الواحد على ما تعم به البلوى؛ ورد الحديث الواحد إذا ورد مخالفا لما تعم به البلوى أخذ به الأحناف فردوا الخبر ولذلك لم يقبلوا شهادة الواحد من أهل المصر على رؤية الهلال ورد حديث الوضوء من مس الذكر وكذلك أوجبوا الوضوء من الرعاف والقلس.

تقييم الكتاب:

١. يُعدّ هذا الكتاب من أوسع الكتب التي تكلمت في نقد المتن إن لم

يكن أوسعها.

٢. زادت الأحاديث التي نقدها المصنف في هذا الكتاب على ثلاثمائة حديث.

٣. استعمل المصنف مقاييس مختلفة متنوعة في نقد المتن، ولعله كان من أكثر المعاصرين استخداما لتلك المقاييس.

٤. لم يبحث في مقاييس النقد عند المحدثين فقط بل أضاف لها مقاييس النقد عند الفقهاء أيضا فيستطيع أن يستفيد منه المحدث والفقيه.

٥. جعل المصنف بابا خاصا في نقد الحديث عند الصحابة وذكر بعضا من المقاييس التي استعملوها في نقدهم للمتون، وفي ذلك دلالة واضحة أن السلف الصالح عرف النقد الداخلي للحديث لا كما يزعم المستشرقون وأتباعهم.

٦. حوى الكتاب ستة فهارس علمية مختلفة تفيد الطالب في الرجوع إلى ما يريد بكل يسر وسهولة.

٧. وبالجملة فهذا الكتاب من أوسع الكتب في هذا المجال وجزى الله مؤلفه خير الجزاء.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم" لمؤلفه الدكتور محمد لقمان السلفي

- الكتاب رسالة جامعية قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[1]، والكتاب يتكون من مقدمة، وتمهيد ومدخل وأبواب ثلاثة وخاتمة.

أمـــا المقدمة[2] فتكلم فيها عن أهمية السنة، وسلوك المسلمين السبل الممكنة للمحافظة عليها حتى وصلتنا صـــافية نقية، وبين أنه لـــم يخل عصر من

(١) السلفي: محمد لقمان اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص١٨.

(٢) اهتمام المحدثين ص٧- ١٢.

مشاغبين على السنة ومن أولئك في العصر الحالي المستشرقون ومنكرو السنة وادعوا بأن المحدثين لم ينقدوا المتن وأن جل اهتمامهم كان حول السند ورجاله، وزعموا أن القواعد النقدية التي ظهرت في كتب المصطلح لا أساس لها، وتكلم أيضا عن خطة رسالته وأنواع المصادر التي اعتمد عليها في إعداد هذه الرسالة وهي أربعة أنواع المصادر العربية الأصلية، المصادر غير الأصلية، والمصادر باللغة الانجليزية، المصادر الأردية.

وأما التمهيد فتكلم فيه عن: المكانة العلمية التي تتمتع بها السنة، الاهتمام بالسنة بدأ من جيل الصحابة، ما أثير حول السنة من شبه إنما كان من الفرق الضالة المنحرفة مما أدى إلى ظهور علم البحث في أحوال الرواة، أراد الاستعمار الغربي أن يحارب المسلمين في أفكارهم وعقائدهم ومن أشد المستشرقين خبثا المستشرق اليهودي جولد زيهر واغترار بعض المثقفين العصريين في البلاد العربية والهندية بأقواله، تصدي العلماء الأحياء في هذا العصر وفي كل عصر للشبهة التي أثاروها وهي عدم اهتمام المسلمين، حصر أقوال المستشرقين ودراستها دراسة منهجية علمية، والذي شجعه على هذا المنهج إتقانه لأكثر من لغة.

بين خطته في رسالته وبين بأنه جعل موضوع دراسته يشتمل على مدخل[1] وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المدخل فبين فيه جهود العلماء المتنوعة في نقد الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه وجعله في سبعة مقاصد وتحت كل مقصد مسائل وهذه المقاصد:

المقصد الأول: المواد الأولى في نقد الحديث.

المقصد الثاني: نشأة علم نقد الحديث.

المقصد الثالث: تكامل علم نقد الحديث.

المقصد الرابع: كتابة علم نقد الحديث.

---

(١) اهتمام المحدثين ص٢٥ – ١٢٦.

المقصد الخامس: الخطوات التي سار عليها النقاد في نقد الحديث.

المقصد السادس: أهم قواعد علم النقد.

المقصد السابع: أثر علم نقد الحديث في حفظ السنة.

الباب الأول: اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث[1]

واشتمل هذا الباب على توطئة، وفصول أربعة وفي كل فصل مباحث.

أما التوطئة، فتكلم فيها عن الإسناد وأهميته وأنه ميزة للمسلمين.

وأما الفصل الأول: فجعله عن العدالة، واحتوى على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم العدالة عند المحدثين، والفرق بين العدالة والشهادة.

المبحث الثاني: ثبوت العدالة وآراء العلماء في ذلك.

المبحث الثالث: محترزات في العدالة.

والفصل الثاني: تكلم فيه عن الضبط وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الضبط عند المحدثين مفهومه، وأنواعه وكيف يعرف ضبط الراوي.

المبحث الثاني: محترزات الضبط: فحش الغلط، وسوء الحفظ وكثرة الأوهام ومخالفة الثقات وأنواع المخالفة الخمسة.

الفصل الثالث: البحث في الاتصال والانقطاع ويحتوي على مباحث ثلاثة وهي:

المبحث الأول: البحث عن الاتصال وأنواعه والانقطاع وأنواعه.

المبحث الثاني: طرق تحمل الحديث الثمانية وأثرها في نقد الحديث.

المبحث الثالث: العنعنة، وحكمها وأثرها في نقد الحديث.

الفصل الرابع: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشذوذ في اللغة والاصطلاح والشذوذ في السند.

---

(١) اهتمام المحدثين من ص١٤٧ – ٣٠٣ .

المبحث الثاني: العلة في اللغة والاصطلاح وكيف تعرف ؟

الباب الثاني: اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث[1]

وهو لب الرسالة وهدفها الرئيس لذا فقد توسع في هذا الباب وجعله في توطئة وفصول أربعة وكل فصل يضم مباحث.

أما التوطئة فتكلم فيها عن كثرة كلام المستشرقين عن نقد المتن وأن المحدثين لم يهتموا به فأثبت بالأدلة القاطعة اهتمام المسلمين بنقد المتن منذ عهد الصحابة وأنهم راعوا العقل في نقلهم للمرويات ونقل عن الإمام الشافعي ذلك، وذكر أمثلة من نقد الصحابة للمتن وأن التابعين أيضا نقدوا الروايات سندا ومتنا وأن في تعريفهم للحديث الصحيح أنه ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة.

وظهر أيضا مجموعة من أنواع الحديث الضعيف وسبب الضعف فيها كما أنه يكون في السند فإنه يكون في المتن ومنها:

الحديث المضطرب والمدرج والمقلوب والمصحف وزيادة الثقة.

والحديث الموضوع أيضا فقد وضعوا لمعرفته قواعد مهمة في السند وفي المتن أيضا وأول من أبرز ذلك ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" وابن قيم الجوزية في كتابه "المنار المنيف".

وكذلك فإن قانون الاعتبار والمعارضة والمقابلة يكون لنقد المتن أيضا ونتيجة نقد المتون يظهر في الشاذ والمعل.

وكذلك فانه ذكر مجموعة من الأحاديث التي نقد متنها من كتاب أحاديث القصاص لابن تيمية، وتحذير الخواص للسيوطي ما سبق ذكره عن التوطئة.

وأما الفصل الأول: فتكلم فيه عن العلة وجعله في مبحثين

المبحث الأول: حقيقة العلة في المتن، وضرب مثالا على ذلك.

---

(١) اهتمام المحدثين ص٣٠٩ – ٤١٥ .

المبحث الثاني: عن القواعد التي اتبعها النقاد لإدراك العلة، وأجناس العلل ونقل عن الحاكم أنها عشرة أجناس.

والفصل الثاني: تكلم فيه عن مخالفة الثقات، والشذوذ في المتن وعرف الشذوذ.

وقسم هذا الفصل على مباحث أربعة:

المبحث الأول: معنى الإدراج في المتن وذكر أمثلة عشرة توضح ذلك.

المبحث الثاني: بين معنى الحديث المقلوب في المتن وذكر ستة أمثلة وقع فيها القلب في المتن.

المبحث الثالث: الاضطراب في المتن وذكر خمسة أمثلة وقع فيها الاضطراب.

المبحث الرابع: التصحيف في المتن وذكر اهتمام العلماء فيه وذكر أربعة عشر مثالا يوضح فيه حقيقة التصحيف.

الفصل الثالث: الحكم على الحديث بالوضع من غير طريق البحث في الإسناد؛ وبين في هذا الفصل أشهر الأمارات في المتن التي تدل على وضع الحديث وذكر منها عشرة أمارات منها مناقضة الحديث للقرآن أو السنة أو الإجماع أو العقل أو التاريخ أو ركاكة اللفظ أو المبالغة الممقوته ثم ذكر مجموعة من القواعد الكلية التي ذكرها ابن قيم الجوزية رحمه الله في كتابه المنار المنيف التي من خلالها يحكم على الحديث بالوضع.

الباب الثالث:[1] مزاعم المستشرقين وأتباعهم في عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن ودحضها. وجعل هذا الباب في فصلين:

الفصل الأول: مزاعم المستشرقين والرد عليها.

الفصل الثاني: مزاعم المستشرقين وأتباعهم حول نقد المتن.

ففي الفصل الأول بين: حقيقة الاستشراق ونشأته وتدرجه، وأهداف

---

(١) اهتمام المحدثين ٤١٧ .

الاستشراق وبيان تلك الأهداف وهي: الأهداف الدينية التبشيرية، محاربة الشريعة الإسلامية، الحقد على الإسلام وأهله، الحقد على القرآن الكريم، تشويه السنة النبوية، تحريف السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي.

وبين من هم المستشرقون، وذكر عددا منهم وبين أن مؤلفاتهم مليئة بالأحقاد كما بين استغلالهم للمعتزلة، واعتمادهم على الحديث الضعيف، والشاذ أن وافق هواهم وأنهم يستندون في نقد الروايات على كتب السيرة والفقه والتاريخ والأدب وأنهم اتهموا الصحابة بوضع الأحاديث، وادعوا بان الموضوعات قد اختلطت بالصحاح بحيث انه لا يمكن التمييز بينها ونقل عن جولد تسيهر وغليوم وميور ورد عليهم ردا علميا.

الفصل الثاني: مزاعم المنحرفين حول السنة والرد عليها، وتضمن هذا الفصل مجموعة من المسائل منها:

- المنتسبون إلى الإسلام وإنكارهم للسنة، وبين أن هذه الفتنة ظهرت قديما في القرن الثاني الهجري على يد المعتزلة والخوارج.
- تكلم عن الفتنة في شبه القارة الهندية الباكستان.
- تكلم عن الفتنة في البلاد العربية وبيّن آثار هذه الفتنة في البلاد العربية ومن تولى هذه الفتنة.
- نشأة فكرة أهل القرآن وظهور عدد من الفرق في الهند تدعوا إلى الأخذ بالقرآن وحده.

ولكن العلماء تصدوا لهذه الفتنة في الهند وأسكتوها ثم ذكر ما يقارب عشرين كتابا تكلّم فيها عن هذه الفتنة.

ثم تكلم عن مزاعم المنتسبين إلى الإسلام حول نقد المتن ومن هؤلاء المستشرقون وأتباعهم:

أ. المستشرقون "بنكولاس، وليم مور، جولدتسهير، اسبرنجر، كايتي شاخت.

ب. في البلاد العربية أحمد أمين، محمود أبو رية، أحمد زكي أبو شادي،

إسماعيل ادهم.

ج. في البلاد الهندية سيد أحمد خان، شراغ علي، القاضي محمد شفيع.

تقييم الكتاب:

١. هذا الكتاب يُعدّ من أمهات الكتب التي بحثت في نقد السند والمتن في هذا العصر وجمع فيه بين الماضي والحاضر.

٢. ولما كان المؤلف يلمّ بلغات ثلاث وهي العربية والأردية والانجليزية فقد ساعده هذا على جمع المعلومة من مصدرها الأصلي بشكل واضح.

٣. وتوسع في بيان حقيقة المستشرقين وأهدافهم ومؤلفاتهم والشبهات التي أثاروها حول السنة، وموقفهم منها واستفادتهم من المشككين فيها قديما وحديثا، واتهامهم للصحابة والمحدثين بوضع الحديث.

٤. كما توسع المصنف في بيان شبه المستشرقين ودحض مزاعمهم وردّ عليها ردا علميا مقبولا.

٥. رجع المصنف في إعداد رسالته إلى مائتين وخمسة وسبعين مرجعا ودورية وهذا أثرى رسالته

٦. خلو الكتاب من الفهارس العلمية التي تساعد الباحث في الاستفادة من الكتاب إلا فهرسا واحدا للموضوعات.

٧. جمع الكتاب بين نقد للسند ونقد للمتن ودحض لشبهات المشككين في السنة النبوية.

والكتاب يعد مساهمة فاعلة في نقد السند والمتن فجزى الله مؤلفه خير الجزاء.

المطلب الخامس: التعريف بكتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي"[1] مؤلفه الدكتور صلاح الدين بن أحمد الإدلبي

يقع الكتاب في ثلاثمائة وخمس وسبعين صفحة والكتاب عبارة عن رسالة جامعية قدمت لدار الحديث الحسنية[2]، الكتاب يقع في تمهيد وثلاثة أبواب.

أما التمهيد: [3] فقد ضم مجموعة من المباحث هي:

المبحث الأول: موضوع نقد المتن، ودعوى تقصير المحدثين في نقد المتن.

المبحث الثاني: أهمية موضوع نقد المتن من وجوه عدة هي:

١. تجنب الإفراط والتفريط في الرواية بضوابط منهج النقد.

٢. مواجهة احتمال الغلط عند الرواة.

٣. مواجهة الطاعنين في الإسلام بما صح سنده دون متنه.

٤. مواجهة التعارض بين كثير من المرويات.

المبحث الثالث: صعوبة البحث في الموضوع

وردّ ذلك إلى أسباب عدة منها:

١. قلة الكلام في نقد المتن ومنهجه.

٢. تشعب البحث وعدم انحصاره في باب معين.

٣. الخشية من أن يخرج من الحديث ما هو منه.

المبحث الرابع: التعريف بأهم المراجع التي رجع إليها

لاسيما في كتب المصطلح والحديث ورجال الحديث، والفتاوى، والموضوعات، وشبهات المستشرقين، والرد عليها.

---

(١) الكتاب طبع دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٢ .

(٢) دليل المؤلفات الحديثية ١/ ٨٣ .

(٣) منهج نقد المتن ص٧- ص٣٤ .

المبحث الخامس: التعريف ببعض المصطلحات الأساسية وطرق النقد الداخلية والخارجية.

الباب الأول: الظواهر الموجبة لاعتماد نقد المتن[1]؛ وجعل هذا الباب في فصلين، وكل فصل في مجموعة من المباحث.

أما الفصل الأول: انتشار ظاهرة الوضع، في عصر الرواية[2]؛ وفي هذا الفصل تكلم عن ظهور الوضع، وأسبابه ومصادر الوضاعين وجعله في مبحثين:

المبحث الأول: ظهور الوضع، بدء ظهوره، التحذير الإلهي منه والتحذير النبوي منه وموقف الصحابة منه[3]

المبحث الثاني: أسباب الوضع، الأسباب المقصودة والأسباب غير المقصودة[4]

المبحث الثالث: مصادر الوضاعين، كان للوضاعين مصادر من خلالها يستقون الوضع أهمها في مصدرين اثنين هما[5]: المصدر الذاتي، المصادر الخارجية؛ وأرجعها إلى: أقوال الصحابة والتابعين، أقوال الحكماء والزهاد والأطباء، الإسرائيليات، الفلسفة.

الفصل الثاني: انتشار ظاهرة الوهم في عصر الرواية وضم المباحث الآتية.

المبحث الأول: ظاهرة الوهم في عصر الصحابة[6] ومقاومة الصحابة لذلك وتثبت الخلفاء الراشدين، وتثبت الخلفاء، وقبول خبر الواحد.

---

(١) منهج نقد المتن ص٣٥ – ١٠٢.

(٢) منهج نقد المتن ص٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص٤٠ – ٤٨ .

(٤) المصدر السابق ص٤٩ .

(٥) منهج نقد المتن ص٦٠ .

(٦) المصدر لسابق ٦٨ .

المبحث الثاني: ظاهرة الوهم بعد عصر الصحابة[1] والعوامل المساعدة على وقوع الوهم، وقلة التدوين والرواية بالمعنى.

المبحث الثالث: وقوع الوهم عند الرواة[2]: أوهام منصوص عليها عند المصنفين، أوهام غير منصوص عليها، أوهام بالنقل عن الإسرائيليات.

الباب الثاني: مدى اعتماد نقد المتن عند الصحابة وعلماء الحديث[3] ويشتمل هذا الباب على فصلين:

الفصل الأول: اعتماد نقد المتن عند الصحابة[4] وجعله في مبحثين:

المبحث الأول: نقد المتن عند أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[5] وتكلم في هذا المبحث عند نقدها لمرويات أبي هريرة رضي الله عنه وعن نقدها لأحاديث بعض الصحابة وذكر احد عشر مثالا يوضح ذلك.

المبحث الثاني: نقد المتن عند بقية الصحابة، ومنهم عمر بن الخطاب وعلي ابن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عن الجميع[6]

الفصل الثاني: اعتماد نقد المتن عند علماء الحديث واشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: اعتماد نقد المتن في دراسة الرجال، وبيان منهج الأئمة في التعديل والتجريح، والحكم على الرواة من خلال نقد المرويات[7]

المبحث الثاني: اعتماد نقد المتن ودراسة القواعد الاصطلاحية وجل هذا

(١) المصدر السابق ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٨٣ .

(٣) المصدر السابق ١٠٣ .

(٤) منهج نقد المتن ١٠٨ .

(٥) المصدر السابق ١٣٣ .

(٦) منهج نقد المتن ١٤٥ .

(٧) منهج نقد المتن ١٧٤ .

المبحث من كتب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن والسند. الشاذ، والمنكر، والمعل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والموضوع، وعلامات الوضع في المتن والجانب النظري والجانب التطبيقي[1]

الباب الثالث: معايير نقد المتن عند علماء الحديث[2] وهذا الباب جعله في تمهيد وأربعة فصول.

أما التمهيد فتكلم فيه عن مسائل مختلفة هي[3]: التحذير النبوي من الروايات المنكرة والمنهج السليم في قبول الروايات وردها، أقوال علماء الحديث في رد الروايات المنكرة وأورد أقوال أئمة هذا الشأن من أمثال الخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن قيم الجوزية.

وأما الفصول فهي:

الفصل الأول: نقد المرويات المخالفة للقرآن الكريم[4] واشتمل هذا الفصل على مباحث أربعة هي: المبحث الأول: الروايات الواردة في الإلوهية وذكر في هذا المبحث أربعة أحاديث ونقدها نقدا متنيا وهي: قوله ﷺ للجارية أين الله؟ رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي. وحديث أطيط العرش. وحديث لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى هبط على الله. والله فوق ذلك؛ قلت الأحاديث الثلاثة الأخيرة ضعفها العلماء[5]

المبحث الثاني: الروايات الواردة في النبوة[6]

وذكر في هذا المبحث ثلاثة مسائل هي كتابة النبي ﷺ وسحر النبي ﷺ

(١) منهج نقد المتن ٢٢٥ .

(٢) منهج نقد المتن ٢٢٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٧ .

(٤) منهج نقد المتن ٢٣٩ — ٢٥٢ .

(٥) انظر ضعيف أبي داود ص ٤٦٩، ٤٧٠ وضعيف الترمذي ص ٤٢١، ٤٢٨ .

(٦) المصدر السابق ص٢٥٢- ٢٥٤ .

ونبوة إبراهيم عليه السلام، والمسألة الأولى والثالثة ردت قديما وحديثا فلا داعي لذكرها ونقدها وأما الثانية فهي صحيحة ولكن لها تخريجات.

المبحث الثالث: الروايات الواردة في التفسير[1] وفي هذا المبحث مسألة واحدة وهي صلاة النبي ﷺ على عبد الله بن أبي بن سلول

المبحث الرابع: الروايات الواردة في أحكام الجزاء والآخرة[2] وذكر فيه خمسة أحاديث منها: جزاء الموءودة جزاء ولد الزنا، التفريق في جزاء الشعوب.

الفصل الثاني: نقد المرويات المخالفة للثابت من الحديث والسيرة النبوية؛ وفيه خمسة مباحث هي: المبحث الأول: شروط رد الرواية بمخالفة الحديث[3] وأجملها في شرطين اثنين هما:

١ . عدم إمكانية الجمع، فإذا أمكن الجمع بلا تعسف أو تكلف.

٢ . أن يكون الحديث متواترا للحكم على مخالفه بالرد.

المبحث الثاني: الروايات الواردة في أحاديث الأدب[4] ذكر فيه أربعة أحاديث هي: امتلاء الجوف من الشعر. دعاء الناس بأمهاتهم يوم القيامة. الغدو إلى السوق. قطع الخبز بالسكين.

والأحاديث الثلاثة الأخيرة هي إما ضعيفة ضعفا شديداً أو موضوعة.

المبحث الثالث: الروايات الواردة في القيامة والآخرة[5] وذكر فيه حديثان هما: قيام الساعة قبل انخرام القرن الأول، تخليد قاتل نفسه في النار.

المبحث الرابع: الروايات الواردة في أحاديث الأحكام [6]وذكر في هذا

---

(١) منهج نقد المتن ص٢٦١ .

(٢) المصدر السابق ص٢٦٥– ٢٧١ .

(٣) منهج نقد المتن ص٢٧٣– ٢٧٥ .

(٤) منهج نقد المتن ص٢٧٦– ٢٨٠ .

(٥) منهج نقد المتن ص٢٨١– ٢٨٣ .

(٦) منهج نقد المتن ص٢٨٤– ٢٩٣ .

المبحث خمسة أحاديث تناولت: كراء المزارع. القضاء بالشاهد واليمين. كسب الحجام. الصيام بعد انتصاف شعبان. ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الخامس: الروايات المخالفة لما ثبت في السيرة النبوية[1] وذكر في هذا المبحث سبعة أحاديث هي: توقيت الإسراء. تمني النبي ﷺ الرق. أول ما نزل من القرآن. زواج النبي ﷺ أم حبيبة. خروج النبي إلى الشام. تغسيل الميت.المكر والخديعة في النكاح.

الفصل الثالث: نقد المرويات المخالفة للعقل أو الحس أو التاريخ؛ وجعله في مباحث ثلاثة هي:

المبحث الأول: الروايات المخالفة للعقل[2] وذكر فيه ثمانية أحاديث هي: صيام نوح ووضوء إبراهيم عليهما السلام. ثبوت الرجل مع المرأة الفاجرة. تسليط الحيضة على نساء بني إسرائيل. ذكره الجره. ذكر خصال تورث النسيان. التسمية بمحمد. نهي الصلاة عن الفحشاء والمنكر. في خلافة علي رضي الله عنه.

المبحث الثاني: الروايات المخالفة للحس[3] ويشتمل هذا المبحث على ستة أحاديث: نزول الحجر الأسود من الجنة. اكذب الناس الصباغون والصواغون. التحديث عند العطاس. فضل العدس. ما قبل حج امرئ الا رفع حصاه. لقد ضم ضمة اختلفت منها أضلاعه.

المبحث الثالث: الروايات المخالفة للتاريخ. واشتمل هذا المبحث على ستة أحاديث هي[4]: سب العباس علي بن أبي طالب. تقدم إسلام علي وعبادته مع رسول الله ﷺ. بعث النبي يوم الاثنين وصلاة علي يوم الثلاثاء. ما من نبي نبيء إلا بعد الأربعين. اتقوا البرد فانه قتل أخاكم أبا الدرداء. رواية وضع

---

(١) منهج نقد المتن ص٢٩٤- ٣٠١.

(٢) منهج نقد المتن ٣٠٤-٣١٢.

(٣) منهج نقد المتن ٣١٣- ٣٢٠.

(٤) منهج نقد المتن ٣٢٢- ٣٢٨.

الجزية عن أهل خيبر.

الفصل الرابع: نقد المرويات التي لا تشبه كلام النبوة؛ وضمنه في مباحث ثلاثة[١]: المبحث الأول: نقد الروايات التي تشتمل على مجازفه سواء في الفضائل، أو التحذير من الذنوب، أو المجازفة في إخبار ما يستقبل من الزمان وفيه ستة أحاديث هي: [٢] فضائل الشام. الطائفة القائمة بأمر الله إلى قيام الساعة. فضل البصرة. فضل الجاهل السخي. التحذير من الربا. ذم ولد الزنا.

المبحث الثاني: الروايات التي تشتمل على ركاكة[٣] وفيه ستة أحاديث: رواية من نسي فليستقيء. رواية شيطان يتبع شيطان. حديث خرافة. تربة الجنة. الحجامة على الريق. فضائل سور القرآن.

المبحث الثالث: فيما هو أشبه بكلام اللاحقين[٤]؛ كالروايات في نصرة المذاهب الكلامية أو نصرة المذاهب الفقهية.

نقد الكتاب: الكتاب من الكتب المهمة في هذا الفن وإن بدت لي عليه الملاحظات الآتية:

١. خلو الكتاب من أية فهارس علمية، حتى فهرس الموضوعات لم يكن تاماً ولم يذكر فيه عناوين الأبواب والفصول والمباحث وذكر الباحث فقط الباب الأول – الفصل الأول– المبحث الأول.

٢. لم يتطرق إلى الشبهات التي أثارها المستشرقون وأتباعهم في وجه السنة وعلمائها أنهم لم ينقدوا متن الحديث.

٣. كلامه في حديث تلقته الأمة بالقبول ثم الادعاء بأن هذا من عقائد

---

(١) منهج نقد المتن ٣٢٩ .

(٢) منهج نقد المتن ٣٣٠- ٣٣٨ .

(٣) منهج نقد المتن ٣٣٩- ٣٤٤ .

(٤) منهج نقد المتن ٣٤٥ .

العرب في الجاهلية، وهو حديث قوله للجارية أين الله؟ والادعاء بأن هذا موهم للجهة والمكان، وادعاءه بأنه ليس من المعهود من حال النبي ﷺ هذا السؤال، بل كان يختبر إيمان الشخص بسؤاله عن الشهادتين، انظر ص٢٤١-٢٤٢.

قلت وكلام المصنف عن حديث الجارية ونقده إياه مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة وهو مردود من أكثر من وجه:

١. أن الحديث موافق لما قرره القرآن الكريم في أكثر من آية قال تعالى ﴿وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير﴾ [الأنعام ١٨] وقال تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور* أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير﴾ [الملك ١٦، ١٧].

٢. الادعاء بأن هذا من عقائد العرب في الجاهلية قول فاسد لأن فيه اتهام للرسول ﷺ وصحبه بأنهم على عقيدة العرب الفاسدة فلم بعث الرسول إذن؟

٣. ادعاء المصنف بأن هذا يوهم الجهة والمكان فنقول نحن نؤمن بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا نجعل للعقل مجال في هذا الأمر لأنه قاصر عن إدراك ذلك وهذا ما قرره أئمة السلف كمالك والشافعي وأحمد غفر الله لهم.

٤. ادعاء المصنف بأن هذا السؤال غير معهود من النبي ﷺ فيمن يريد أن يعرف إيمانه فيه إساءة أدب مع الرسول وكأن المصنف يريد أن يعلم النبي كيف يسأل.

٥. تضعيف المصنف للحديث فيه تقرير لعقيدة الأشاعرة والمعتزلة وهذا مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة. قلت ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتب العقائد لاسيما شرح العقيدة الطحاوية.

٦. رجوعه إلى مصادر غير أصلية في تخريج الأحاديث مثل المقاصد الحسنة.

وهذه الملاحظات وغيرها جعلت هذا الكتاب من مراجع الشبهات التي يمكن أن تثار حول السنة النبوية وحجيتها في العقيدة والشريعة. ويمكن أن يستفاد منه في الاطلاع على بعض ما كتب عن السنة النبوية.

المطلب السادس: التعريف بكتاب "جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف" لمؤلفه الدكتور: محمد طاهر الجوابي[1]

يقع الكتاب في خمسمائة وأربع وثلاثين صفحة بما فيها فهرس المصادر والموضوعات والكتاب رسالة جامعية قدمت لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة الزيتونة ١٩٨٦[2]–١٤٠٦هـ، وهذا الكتاب يتكون من مقدمة، وأبواب ستة، وخاتمة، أما المقدمة فتكلم المؤلف فيها عن[3]: خطة البحث والأسباب الداعية للبحث. نقد المصادر والمراجع. وأما الباب الأول وعنوانه: مدارس الحديث وعلومه؛ فقد جعل هذا الباب في فصلين هما:

الفصل الأول: مدارس الحديث؛ وتكلم في هذا الفصل عن[4]: مفهوم المدرسة الحديثية ونشأتها وأعلام الصحابة ومشاهير المحدثين من التابعين والبلدان التي نشأت فيها المدارس الحديثية، والأئمة الذين دار عليهم الإسناد في مختلف الأمصار.

الفصل الثاني: علوم الحديث وموضوعه" نشأة هذا العلم وتصنيفه وحظ المتن منها"[5]؛ وقد تكلم في هذا الفصل عن السنة ومعناها في اللغة والاصطلاح ونشأة علوم الحديث بدءا من عهد الصحابة والتابعين والمتن والإسناد وبدء تدوين بعض هذه المسائل عند الإمام الشافعي في كتابيه الرسالة والأم والإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وعند الإمام الترمذي في العلل ثم تطرق إلى تطور التأليف من القرن الهجري الثالث حتى العصر الحديث، وتكلم عن علوم السند:

---

(١) طبع الكتاب في تونس، مؤسسات ع الكريم بن عبد الله بدون تاريخ .

(٢) جهود المحدثين ص٩ .

(٣) جهود المحدثين ص٥ – ١٢ .

(٤) جهود المحدثين ١٥ – ٥٧ .

(٥) جهود المحدثين ص٥٨ – ٩١ .

المتصل، المنقطع، الموسل، الغريب، المعلق، المدلس، المسلسل؛ وعلوم المتن: المرفوع، الموقوف، المقطوع، مختلف الحديث، غريب الحديث، ناسخ الحديث ومنسوخه، الشاذ، المضطرب، المدرج، المصحف، المعلل، الفرد.

الباب الثاني: نقد الحديث وأئمته؛ ويحتوي فصلين:

الفصل الأول: نشأة نقد الحديث وتطوره ومراحله[1]؛ تكلم في هذا الفصل عن معنى النقد في اللغة والاصطلاح وعن نشأته، ومراحله ومن تلك المراحل: الاستيثاق في الخبر، والنقد في زمن النبي ﷺ، وتحذير النبي ﷺ من الكذب عليه، واحتياط الصحابة في قبول الخبر ومراعاة المستوى الفكري للطلاب، ونقد الرواة، والمطالبة في الإسناد، وتأسيس علم الجرح والتعديل، وظهور العلوم المختلفة التي تختص بالحديث كعلم علل الحديث، والناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وأسباب ورود الحديث والعناية بلغة الحديث ونقدها، وظهور علم غريب الحديث، والتصحيف، وفقه الحديث ونتائج النقد وتدوين الحديث وتصويب الخطأ وجمع الأخبار الموضوعة.

الفصل الثاني: أئمة نقد الحديث[2]؛تكلم في هذا الفصل عن:

١. أئمة النقد من الصحابة، وإن الكلام فيه قليل.

٢. ذكر نقاد الحديث في عهد التابعين.

٣. الأسباب التي أدت إلى تكاثر نقاد الحديث ومن أهم الأسباب شيوع الوضع.

٤. ذكر نقاد الحديث في طبقة أتباع التابعين ورجع إلى كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام الذهبي.

٥. ذكر طبقات نقاد الحديث وقسمهم إلى ست وعشرين طبقة من عهد التابعين إلى عهد السيوطي.

---

(١) جهود المحدثين ص٩٤ – ١٣٢ .

(٢) جهود المحدثين ص١٣٣ – ١٧٣ .

٦. بين ما أضافه نقاد الحديث المتأخرون إلى المتقدمين وأن المتقدمين تكلموا في الرجال بناء على معرفتهم السابقة وأن ميزة المتأخرين اطلاعهم على جانب كبير من العلم بأحوال الرواة ويتلخص ما قدمه المتأخرون بـــ:

١. رفع الجهالة عن رواة جهلوا من ناقد، وهم معروفون من ناقد آخر.
٢. التنبيه إلى تساهل بعض المتقدمين في التوثيق كابن حبان.
٣. في نقد المتن وقع تأليف خاصة في التصحيف، وإصلاح اللحن وفي مدرج المتن، وفي قواعد كتابة الحديث وجمع الأحاديث الموضوعة وضبط علاماتها.

وبين أن لكتب المتأخرين المزايا الآتية:

١. جمع أراء النقاد السابقين في مسائل علوم الحديث وتبوبها.
٢. جمعها لآراء أقوال النقاد في الراوي الواحد في موضوع واحد.
٣. تعديل آراء السابقين.
٤. توضيح اللبس الذي قد يظهر عند بيان فقه الحديث.

الباب الثالث: الطرق النقدية الاحتياطية لصيانة متن الحديث؛ ويتضمن هذا الباب فصولا ثلاثة هي[1]: الفصل الأول: ضبط الراوي وأثره في متن الحديث[2]؛ تكلم في هذا الفصل عن معنى الضبط في اللغة والاصطلاح، ومقاييس الضبط وكيف يعرف الضبط، وأقسام الضبط، وضبط الكتاب، وقواعد كتابة الحديث وإصلاح الخطأ في الكتاب، وضبط الصدر، وأهمية الحفظ، والوسائل التي يستعان بها على الحفظ، ومجرحات الضبط، والتساهل في التحمل والتساهل في الأداء، وضعف الحافظة والخطأ وهذا كله له أثر على ضبط متن الحديث.

وتكلم أيضا عن الاختلاط وأسبابه، وعناية المحدثين ببحث الاختلاط، وأصناف المختلطين ومن لحق بهم وآثر الاختلاط في مرويات المختلط.

---

(١) جهود المحدثين ١٧٥.
(٢) جهود المحدثين ١٧٧ – ٢٠٦.

الفصل الثاني: رواية الحديث باللفظ، والترخيص في روايته بالمعنى[1]؛ بحث المصنف في هذا الفصل آراء العلماء في رواية الحديث بالمعنى وصور الرواية وذكر أن الأصل رواية الحديث باللفظ وأن رواية الحديث بالمعنى لها صورتان:

الأولى: الرواية مستوفية الشروط المطلوبة.

الثانية: الرواية غير مستوفية الشروط المطلوبة فتؤدي إلى التحريم وذكر آراء العلماء في ذلك وأدلة كل فريق من المجيزين أو المانعين وذكر مذاهب بعض الصحابة الذين ترخصوا في الرواية بالمعنى، وذكر أنواع المتن المروي بالمعنى، وعناية أصحاب المصنفات الحديثية بصيانة اللفظ كمسلم والبخاري وابن خزيمة وأبو داود.

الفصل الثالث: الوقف والرفع وعلاقتهما بنسبة المتن إلى قائله[2]، تكلم في هذا الفصل عن معنى الوقف، والرفع، والمسند، والمتصل،أو وقفه، وقول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، وتفسير الصحابي، وقول الصحابي من السنة كذا، وكذلك الحديث المقطوع، وموقوف رفع خطأ، ونماذج من ذلك.

الباب الرابع: نقد مبنى المتن[3]؛ ويحوي هذا الباب على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: بحث الكلمات الغريبة، في المتن وصيانته من التحريف[4]؛ ويشتمل هذا الفصل على مبحثين مهمين يكمل بعضهما بعضا وهما مبحث غريب الحديث ومبحث التصحيف في الحديث ولهما علاقة في متن الحديث أما علم غريب الحديث فقد ذكر معناه وأهميته وأنواع الألفاظ الغريبة وأسباب وجود غريب الحديث والمؤلفات في هذا الفن وميزاتها ومناهجها وأما التصحيف فقد بين معناه ومظانه وأنه أكثر ما يكون في المتن، وأسباب التصحيف، وأثر التصحيف في

---

(١) جهود المحدثين ٢٠٧- ٢٥٤.

(٢) جهود المحدثين ٢٥٥- ٢٨١.

(٣) جهود المحدثين ص٢٨٢.

(٤) جهود المحدثين ٢٨٣.

متن الحديث، وكيف يمكن التوقي منه، وأشهر الكتب في التصحيف، وذكر عناية الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما بتصحيف الرواة.

الفصل الثاني: اختلاف نص الحديث[١]؛ تحدث المصنف في هذا الفصل عن الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف في متن الحديث وأرجع ذلك إلى أسباب أربعة:

الأول: قد يكون في متن الحديث تقديم أو تأخير وهذا ذكره العلماء في المقلوب فتكلم فيه عن معنى القلب في اللغة والاصطلاح، وأنه يكون في المتن كما يكون في الإسناد، وتكلم عن أسبابه وحكم القلب وأثره في صحة الحديث وذكر أمثلة القلب في المتن.

الثاني: ورود الحديث بروايتين، أو أكثر ولا يمكن الجمع بينهما أو الترجيح وهذا يقال له المضطرب يقع في المتن كما يقع في الإسناد، ثم ذكر أمثلة توضح المضطرب في المتن، وتكلم عن أثر الاضطراب في صحة الحديث وضعفه.

الثالث: وقوع زيادة في المتن من أحد الرواة ويقال لتلك الزيادة الإدراج، وتكلم عن معنى المدرج في اللغة والاصطلاح،وعن أسباب الإدراج، وأقسامه، وأنواعه وعلامات الإدراج، والتأليف فيه.

الرابع: زيادة في متن الحديث من راو ثقة، وورود الحديث بدونها من راو آخر وتعرف باسم زيادة الثقات، وعرف زيادة الثقة والغاية منها وآراء العلماء في حكم زيادة الثقات، وأقسامها وأمثلة زيادة الثقات في المتن، والرأي الراجح في قبولها.

الفصل الثالث: تفرد المتن[٢]؛ بين المصنف في هذا الفصل معنى الفرد بأنه هو عدم تعدد طرق الحديث، وأن المتن الذي ثبت من طريق واحد يقال له فرد وقد تتعدد طرق الحديث ويكون هناك خلاف فظهر عندنا مجموعة من المنفردات هي:

---

(١) جهود المحدثين ٣١٥– ٣٣٧ .

(٢) جهود المحدثين ص٣٣٩ .

- الشاذ: لغة: المنفرد.

اصطلاحا: أن يخالف الراوي رواية من هو أحفظ منه، وعرفه الشافعي بقوله ما رواه الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره.

- الغريب: لغة: صفة مشبهة بمعنى المنفرد

اصطلاحا: هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد ومنه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف.

- المنكر: لغة: اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده.

اصطلاحا: هو الحديث الذي خالف فيه الراوي الضعيف من هو أوثق منه، وقالوا عن المنكر هو الحديث الذي يرويه المتروك، ويخالف به رواية الحفاظ.

الباب الخامس: نقد معنى الحديث، ويحتوي هذا الباب على تمهيد وفصول ثلاثة هي: التمهيد: بحث فيه عن التعارض بين النصوص الشرعية[1]؛

بين في التمهيد معنى نقد معنى الحديث وان هذا الأمر قام به فقهاء المحدثين والمجتهدين والأصوليون من نقد داخلي عميق للمتن دفعوا به ما بدا لهم من تعارض بين الأحاديث مما أدى إلى ظهور علوم مختلفة وبين في التمهيد معنى التعارض في اللغة والاصطلاح، وذكر الشروط الواجب توفرها للقول بالتعارض، وحقيقة التعارض، وأن تعارض دليلين شرعيين ليس حقيقيا في واقع الأمر، لان الله هو المشرع ويستحيل أن يتناقض فيما شرع من أحكام.

الفصل الأول: مختلف الحديث[2]؛ بين معنى مختلف الحديث لغة واصطلاحا، وبين من تمكن في هذا الفن ثم ذكر مناهج العلماء في دفع الاختلاف ومنهم الشافعي والحنفية، وبين منهج الحافظ بن حجر في دفع الاختلاف، وذكر الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشروط الاختلاف، وقواعد الجمع ثم ذكر أمثلة من الجمع بين الأحاديث عن الشافعي وابن قتيبة وابن جرير الطبري في كتبهم.

---

(١) جهود المحدثين ٣٦١.

(٢) جهود المحدثين ٣٦٧– ٣٩١.

الفصل الثاني: الترجيح والنسخ[١]؛ تكلم في هذا الفصل عن مبحثين مهمين هما: الترجيح والنسخ.

عرف الترجيح في اللغة والاصطلاح، وذكر مجموعة من المرجحات سواء كانت إسنادية أو متنية، أو بأحوال الراوي أو بأمر خارجي وبين أن العمل بالراجح واجب، وذكر أمثلة من الترجيح بين الأحاديث. وتكلم عن النسخ في اللغة والاصطلاح، وشروط النسخ، ومفهوم النسخ عند الصحابة ومن تبعهم والفرق بين النسخ، والتقيد، والنسخ والتخصيص وعلامات النسخ ثم ذكر أمثلة من ناسخ الحديث ومنسوخه من كتاب الشافعي والحازمي.

الفصل الثالث: الحديث المشكل[٢]؛ في هذا المبحث عرف الإشكال في اللغة والاصطلاح، وأسباب الإشكال، والفرق بين المشكل والمتشابه، ودرجة الحديث المشكل وكيفية رفع الإشكال وذكر أمثلة من كتاب تأويل مشكل الحديث لابن قتيبة وابن فورك والطحاوي.

الباب السادس: منهج المحدثين في نقد متن الحديث؛ وجعل هذا الباب في فصلين هما: الفصل الأول: الشبهات الموجهة للطعن في متن الحديث[٣]؛ وتكلم في هذا الفصل عن الشبهات التي أثيرت في وجه السنة قديما وحديثا منها:

١. الطعن في جماعة من الصحابة والعلماء لإسقاط مروياتهم.

٢. إنكار حجية السنة وحجية خبر الآحاد.

٣. إدعاء الوضع في الحديث.

٤. الإدعاء بأن المحدثين نقدوا السند ولم ينقدوا المتن.

وقد رد على هذه الشبه ردا علميا وذلك بالاعتماد على كتاب السباعي"

---

(١) جهود المحدثين ٣٩٢ – ٤١٢ .

(٢) جهود المحدثين ٤١٣ – ٤٣١ .

(٣) جهود المحدثين ٤٣٤ – ٤٥٤ .

السنة ومكانتها في التشريع".

الفصل الثاني: مقاييس المحدثين في نقد متن الحديث[1]، بين في هذا الفصل أقسام الحديث من حيث القبول والرد وتكلم عن نقد الصحابة لمتن الحديث، وذكر المقاييس الرئيسة لنقد المتن وأجملها في أربعة مقاييس هي:

الأول والثاني: عرض الحديث على القرآن الكريم، ومقارنة الروايات بعضها على بعض من خلال هذا المقياس عرض سبعة أحاديث على القرآن الكريم وغالب تلك الأحاديث من كتاب الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام الزركشي والكتاب مطبوع متداول وأوردها على النحو الآتي: موضوع النقد ، الناقد ، المستدرك عليه.

الثالث: عرض الحديث على الوقائع التاريخية، وذكر مثالا على ذلك وهو رد أم المؤمنين عائشة على ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات أحداها في رجب فقالت ما اعتمر في رجب قط.

الرابع: المقياس العقلي؛ للعقل منزلة خاصة عند المحدثين، وما ثبت في الشرع لا يتنافى مع العقل ولبيان منزلة العقل ذكر أمثلة من أقوال العلماء السابقين لاعتباره منها:

قال الشافعي في الرسالة، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز، أو يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه.

قال المعلمي اليماني: "راعى المحدثون العقل في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث".

قال الخطيب البغدادي: "...وذكر من أقسام الخبر ما يعلم فساده ومن علاماته أن يكون مما تدفع العقول صحته أو ما يدفعه نص القرآن أو ما أجمعت

---

(١) جهود المحدثين ٤٥٥ – ٤٩٦ .

الأمة على رده".

ذكر علامات الوضع في المتن نقلا عن كتاب المنار المنيف لابن قيم الجوزية.

ثم عقد مقارنة بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين وبين أن المحدثين كانوا أدق من المؤرخين.

نقد الكتاب:

١. الكتاب يُعدّ مساهمة فاعلة في نقد المتن والإسناد وقد توسع في نقد الإسناد أكثر من نقد المتن وإن كنت أرى أن يكون اسم الكتاب جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي وسنده.

٢. اختصر المؤلف الشبهات التي أثيرت حول نقد المتن وإن كنت أرى لو أنه توسع في نقدها أكثر.

٣. الأمثلة التي أوردها في نقد المتن قليلة وإن كنت أرى أن يتوسع في ذكر الأمثلة لاسيما وأن الكتاب اسمه جهود المحدثين في نقد متن الحديث.

٤. الباب السادس: منهج المحدثين في نقد متن الحديث (اخذ من ص٤٣٣-٤٩٦) وهو لب الرسالة اختصرت اختصارا شديدا بينما توسع في الأبواب الثلاثة الأولى من (ص٥-٢٨٢) وان كانت إلى الإسناد أكثر.

٥. الباب الرابع نقد مبنى المتن والباب الخامس نقد معنى الحديث، مباحث مشتركة بين الإسناد والمتن.

٦. خلو الكتاب من الفهارس العلمية التي تعين الطالب على الرجوع إلى الكتاب والاستفادة منه الاستفادة الكاملة اللهم إلا فهرسا واحدا للموضوعات.

ولكن ما أبديته من ملاحظات لا تقلل من أهمية الكتاب، لقلة السالكين هذا الباب ويُعدّ الكتاب فاتحة خير بإذن الله للسائرين في هذا المضمار وجزى الله مؤلفه خير الجزاء.

المطلب السابع: التعريف بكتاب "نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية"[1] لمؤلفه الدكتور سلطان سند العكايلة، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة الجامعة الأردنية.

الكتاب يقع في مائة وستين صفحة ويشمل مقدمة ومباحث أربعة ونتائج وتوصيات.

أما المقدمة: فتكلم فيها عن[2]:

١. تنوع أساليب العلماء في خدمة السنة النبوية.

٢. أن غير المختصين قد تستوقفه بعض النصوص فيقع الإشكال في أذهانهم إما حقيقة أو توهما.

٣. علاقة منهج النقد عند المحدثين مع منهج النقد عند المؤرخين وأن أثر مدرسة المحدثين على علم التاريخ كان قويا وفعالا.

٤. أثر كل من الأستاذ الدوري ورستم في ردم الهوة بين تخصص الحديث والتاريخ.

٥. قيام الدكتور أكرم العمري في مسؤولية الوصل بين علم التاريخ وعلم الحديث.

وأما المبحث الأول: فجعله في منهجية نقد الروايات والمعارضة بينها.

ويشتمل هذا المبحث على مطالب سبعة هي:

المطلب الأول: أثر المحدثين في تأسس منهج النقد[3]، تكلم في هذا المطلب عن عناية العلماء بالسنة وأن الله قيض للحديث جهابذة ضحوا بكل غال ونفيس ووقت وجهد للمحافظة عليها ومن ينظر في كتب الرجال ورحلاتهم يجد مصداق ذلك.

والمطلب الثاني: طعن المستشرقين وأتباعهم في منهج النقد عند المحدثين

---

(١) طبعة دار الفتح عمان ٢٠٠٢ط١ بدعم من عمادة البحث العلمي بالجامعة الاردنية.

(٢) نقد الحديث ص٧– ٩.

(٣) نقد المتن ص١١– ١٣.

والرد عليه[١]؛ تكلم في هذا المطلب عن ادعاء المستشرقين وأتباعهم بان العلماء عنوا بنقد السند ولم يعنوا بنقد المتن ورد على ذلك من خلال كتب مصطلح الحديث ومن خلال ما كتبه الدكتور أكرم العمري في ذلك بل اثبت أن نقد المتن كان موجودا ومتبلورا إلى حد كبير في كتب المصطلح.

والمطلب الثالث: أهمية معارضة الروايات في إثبات العدالة والضبط[٢]؛ بين في هذا المطلب أن المحدثين استعملوا معايير عدة لعرض الروايات بقصد التأكد من سلامتها وصحتها، وأن المحدثين كانوا ينظرون في نقدهم للحديث إلى ناحيتين أساسيتين هما:

١- البحث عن الرواة. ٢- والبحث في المتن.

أما البحث في المتن فله أشكال عدة منها: عرض الحديث على القرآن أو المقارنة بين الروايات أو العقل المتزن أو العرض على الوقائع التاريخية.

وأما فوائد المعارضة فهي كثيرة جدا منها: ١- معرفة المتابعات والشواهد. ٢- معرفة الصحيح والحسن والضعيف والشاذ. ٣- الدقة في إصدار الأحكام على الرواة. ٤- تفيد في كشف كذب الرواة.

المطلب الرابع: الشروط الواجب توفرها عند عرض الحديث على الوقائع التاريخية[٣]؛ تكلم في هذا المطلب عن بعض الشروط الواجب توفرها فيمن يريد التصدي لهذا الأمر منها:

١. أن يتصف بصفات الناقد البصير بالحديث وعلومه كمعرفته لأسباب الورود والناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد والمقبول والمردود.

٢. أن يكون له اطلاع واسع على تراجم رجال الروايات وتاريخهم جرحا وتعديلا.

---

(١) نقد المتن ص١٣-١٨.

(٢) المصدر السابق ص١٨- ٢٣.

(٣) المصدر السابق ٢٣.

٣. أن يكون ذا معرفة بالتاريخ وأحداثه وما ثبت منه وما لم يثبت.

المطلب الخامس: اختلاف الأنظار هو منشأ التعارض بين الروايات[١]؛ بين في هذا المطلب أنه لا اختلاف بين أحكام الله وأنه لا تعارض أصلا بين حديث صحيح مشتمل على ما يدل على زمن وقوعه وبين معلومة تاريخية ثابتة ونقل قول الشافعي رحمه الله[٢] أن أحكام الله تعالى ثم أحكام رسول الله ﷺ لا تختلف وأنها تجري على مثال واحد.

المطلب السادس: مثال تطبيقي يوضح أهمية إجراء المقارنة لتميز الروايات والتأكد من سلامة أداء النقل ذكر في هذا المطلب مثالا تطبيقيا وضح من خلاله أهمية إجراء المقارنة، وهذا المثال هو: دخول رسول الله ﷺ مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة يمشي وهو يقول.... ووقف رواية فتح مكة وأن عبد الله ابن رواحة استشهد في مؤتة قبل فتح مكة.

المطلب السابع: أهمية رسم شجرة الأسانيد وفائدة ذلك في[٣] عقد المقارنة بين الروايات بشكل أدق وأقرب للصواب.

المبحث الثاني: العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ؛ وجعل هذا المبحث في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: أثر الحديث في تطور الدراسات الإسلامية في التاريخ[٤]؛ بين في هذا المطلب العلاقة الوثيقة بين علم الحديث وعلم التاريخ وأن المؤرخين استفادوا من منهج مدرسة الحديث التزام سرد الأسانيد في رواياتهم وذكر جملة وافرة من العلماء الذين جمعوا بين التاريخ والحديث قديما وحديثا، وبين أن السيرة النبوية هي محور الاهتمام بعلم التاريخ بل هي سيدته وسبب نشأته.

---

(١) نقد المتن ٢٤.

(٢) الشافعي: محمد بن إدريس الرسالة ت أحمد شاكر ص١٧٣ ط ١/١٩٤٠.

(٣) نقد المتن ص٣٢.

(٤) نقد الحديث ٤٢.

المطلب الثاني: مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ[١]؛ بين في هذا المبحث بعض مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ وأجملها فيما يلي:

١. اعتماد منهج الرواية بالأسانيد.

٢. نشوء علم الرجال والتراجم والطبقات.

٣. أهمية كتب الرجال والتراجم والطبقات تبدو، في مسائل الحكم على الحديث.

٤. اشتراط المؤرخين شروط محددة في المؤرخ وذلك للإفادة من منهج المحدثين في شروطهم في راوي الحديث.

المطلب الثالث: مظاهر تأثير التاريخ في علم الحديث[٢]؛ بين مظاهر تأثير التاريخ في علم الحديث وأهمها في السند والمتن:

١. فضح الكذابين والكشف عن حالات ادعاء السماع وذكر أمثلة على ذلك.

٢. بيان ما في الإسناد من حالات الانقطاع المختلفة (الإرسال والتدليس).

٣. معرفة كون الرواية من طريق بعض المختلطين.

٤. معرفة المتفق والمفترق من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

٥. نقد متن الحديث بواسطة التاريخ مثاله مجيء اليهود بكتاب مزور.

٦. معرفة الناسخ من المنسوخ من الأحاديث.

٧. معرفة أسباب النزول وورود الحديث.

المبحث الثالث: قواعد عرض الحديث على الوقائع التاريخية[٣]؛ اشترط علماء الحديث لقبول الحديث عدة شروط في الراوي والمروي، واستعمل المحدثون معلومات التاريخ الثابتة مقياسا لتميز المقبول من المردود من الروايات، ولذا

(١) المصدر السابق ٤٥– ٤٨ .

(٢) نقد الحديث ص٤٨– ٧١ .

(٣) نقد الحديث ٧٢– ٩٤ .

حاول المؤلف جاهدا أن يضع قواعد لنقد الحديث وهذه القواعد هي:

القاعدة الأولى: إثبات صحة الواقعة التاريخية إثباتا يقينيا جازما وضرب على ذلك بمثال إظهار اليهود كتابا ادعوا فيه أن رسول الله ﷺ اسقط عن أهل خيبر الجزية وفيها شهادة بعض الصحابة وبين كل من: الخطيب البغدادي وابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن كتاب اليهود مزور.

القاعدة الثانية: شهرة المعلومة التاريخية وتلقي الأمة لها بالقبول.

وضرب على ذلك بالنص الذي زعمته الرافضة على إمامة علي رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم ثم قال هذا وصيي والخليفة من بعدي فاسمعوا وأطيعوا... وبين أن الحديث موضوع.

القاعدة الثالثة: نقل الواقعة عن شاهد عيان مشارك في أحداثها وضرب على ذلك بمثال نكاحه ﷺ لميمونة رضي الله عنها فمنهم من قال أنه تزوجها وهو محرم ومنهم من قال تزوجها وهو حلال ورجحت رواية من قال تزوجها وهو حلال لأن أبا رافع كان سفيرا بينهما.

ويتفرع عن هذه القاعدة ثلاثة فروع لها، أهمها:

١. تعين الشخص المؤلف الذي دون الواقعة.

٢. معرفة الزمن الذي دونت فيه الواقعة.

٣. معرفة المكان الذي دونت فيه الواقعة.

القاعدة الرابعة: الواقعية والمعقولية في نقل الواقعة التاريخية.

القاعدة الخامسة: فصل الزيادة عن بقية الحديث حين وقوع التعارض مع الثابت من التاريخ.

المبحث الرابع: نماذج من الأحاديث المعروضة على معلومات التاريخ ووقائعه[1]؛ ذكر في هذا المبحث مجموعة من الأحاديث التي تم عرضها على

(١) نقد الحديث ٩٥– ١٤١.

التاريخ ووقائعه وقسمها إلى مطالب ثلاثة هي:

المطلب الأول: نماذج من كتب الصحاح؛ ذكر في هذا المطلب نماذج من كتب الصحاح ونقدها على وقائع التاريخ وهذه النماذج هي:

١. حادثة الإسراء، ومتى وقعت؟ وفيها زيادة قبل أن يوحى إليه.

٢. حادثة الإفك... وقول مسروق سئلت أم رومان فحمل على سألت أم رومان وهو لم يرها.

٣. طلب أبو سفيان من رسول الله ﷺ أن يجعل معاوية كاتبا وأن يزوجه ابنته أم حبيبة، وأم حبيبة تزوجها رسول الله قبل إسلام أبيها بمدة.

٤. حديث هذا جبريل آخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب يوم أحد.

المطلب الثاني: نماذج من الكتب الأخرى.

١. خروج أبي طالب بتجارة إلى الشام ورؤيته لبحيرى الراهب وقوله ارجع بابن أخيك إلى بلدك وأنه أرجعه وبعث معه أبا بكر وبلال.

٢. قصة مرور ورقة على بلال وهو يعذب وبين أنها مرسلة وأن ورقة لم يعش إلى مبعث رسول الله ﷺ.

المطلب الثالث: نماذج من كتب الموضوعات والعلل.

١. نموذج (١) نهيه عن لحوم الخيل والبغال والحمير يوم خيبر. رواها الثلجي، والثلجي كذاب وأحال القصة على خالد بن الوليد وهو لم يسلم إلا قبل فتح مكة.

٢. تقبيل رسول الله ﷺ يد سعد بن معاذ وقوله هذه يد لا تمسها النار بعد غزوة تبوك وسعد مات قبل ذلك، بعد غزوة قريظة سنة ٥هـ .

٣. دخول النبي ﷺ حماما بالجحفة، وأنه موضوع.

٤. ذهابه إلى قبر أمه آمنة وسؤاله الله أن يحييها فأحياها فآمنت به وردها إليه عز وجل. قال ابن الجوزي هذا حديث موضوع.

النتائج والتوصيات[1]: ذكر المؤلف في النتائج اثني عشرة نتيجة مهمة.

نقد الكتاب وأهميته.

١. الكتاب وما حوى من مباحث ومطالب يُعدّ بحق من الكتب المهمة في نقد المتن على معيار واحد وهو التاريخ والوقائع التاريخية.

٢. وضع المؤلف جملة من الشروط لابد من توفرها فيمن يريد أن يتصدى لهذا الأمر.

٣. ليس كل من وجد تعارضا بين حديث وحادثة تاريخية أن يبادر الى الطعن في الحديث بل لابد من دراسة متعمقة أصيلة.

٤. أن المحدثين السابقين كان لهم أثر كبير في تأسيس منهج نقد الحديث على وفق الحوادث والوقائع التاريخية ويظهر ذلك فيما نقله عن الخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن تيمية وابن قيم الجوزية غفر الله لهم وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

٥. كثرة المراجع التي رجع لها الباحث حيث زادت على مائة وخمسة عشر كتابا ومرجعا ودورية أثرت البحث.

٦. وجود بعض الأخطاء المطبعية القليلة، تغتفر بجوار الفوائد الكبيرة التي في البحث.

٧. خلو الكتاب من فهارس للأحاديث التي تم نقدها،ووجود فهرس واحد للموضوعات.

وجزى الله مصنفه خير الجزاء.

❋ ❋ ❋

---

(١) نقد الحديث ص١٤٣– ١٤٥.

الخاتمة

النتائج: من خلال جولتي وإطلاعي على ما كتبه المعاصرون في الكتب التي عرضتها في هذا البحث، وفي مجال نقد متن الحديث النبوي توصلت إلى ما يلي:

١. إن العلماء المعاصرون والقدامى بحثوا في نقد المتن، وهذا يظهر جليا فيما كتبه القدامى في علوم المصطلح وما كتبه المعاصرون من أبحاث حول الموضوع، وإن كان المعاصرين توسعوا في هذا الباب أكثر من السابقين للظروف التي مروا بها وإن كان للسابقين نصيب السبق.

٢. وجوب التوقي والتحري ممن يريد أن يخوض غمار هذا الباب لا سيما لمن لم تكمل أهليته لخوض غمار هذا العلم.

٣. استعمل العلماء المعاصرون مقاييس مختلفة لنقد متن الحديث صيانة لحديث رسول الله ﷺ.

٤. من العلماء من أفرد مقياساً وأحداً لنقد متن الحديث وكان ذلك كرسالة صغيرة أو بحث مستقل ومنهم من توسع في بيان المقاييس.

٥. فساد قول من قال أن المحدثين لم يستعملوا النقد الداخلي للحديث وإنما أشاع هذا القول المستشرقون وأذنابهم.

٦. هناك علاقة وثيقة بين علم التاريخ وعلم الحديث وتأثر كل منهما بالآخر.

٧. محاولة ردم الهوة بين علم الحديث وعلم التاريخ حتى يستفادمن العلمين في خدمة الآخر.

٨. سعة أفق العلماء في نقدهم لمتون السنة.

٩. على من يريد خوض غمار هذا الفن أن يتمهل في النقد وأن لا

يسارع إلى النقد بمجرد وجود التعارض حتى لا ينكر حديث رسول الله ﷺ.

١٠. ركاكة اللفظ وسخافة المعنى ومخالفة العقل والواقع من المقاييس المهمة في نقد متون السنة.

١١. مراجعة أقوال أهل العلم السابقين وجمع الأقوال من الأمور التي تساعد الباحث في توضيح الرؤية، ومجانبة الخطأ والزلل وعدم التسرع في النقد.

١٢. العلاقة الوثيقة بين الإسناد والمتن فكثير من الأحاديث التي انتقدت من قبل متنها كانت منتقدة أيضا من قبل إسنادها.

١٣. البعض قد يتخذ نقد المتن سلمًا للطعن في العقيدة وتقرير العقائد الفاسدة والواجب أن نكون على حذر شديد من تلك المصنفات.

١٤. لا يوجد في الشرع ما يخالف العقل، بل فيه ما يحتار فيه العقل، وضبط الصدر وضبط الكتاب، والضبط عند السماع وعند الأداء لا يكون ذلك إلا من عاقل.

١٥. قيام بعض العلماء المعاصرين ببعض المسؤولية والأمانة الملقاة على عواتقهم وهي حماية حديث رسول الله ﷺ من كيد الكائدين وتأويل المبطلين

❋ ❋ ❋

المصادر والمراجع

١. ابن تيمية؛ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨): أحاديث القصاص ت: د محمد لطفي الصباغ ط١ المكتب الإسلامي ١٩٧٢.

٢. ابن الجوزي؛ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧): الموضوعات ت: عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية ط ١٩٦٦ المدينة المنورة.

٣. –ابن حبان؛ محمد بن أحمد بن أحمد (ت ٣٥٤): المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ت محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب ١٤٠٢هـ.

٤. ابن حجر؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، السلفية القاهرة ١٣٨٠هـ.

٥. أبو شهبة؛ د.محمد بن محمد بن محمد معاصر: بيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً دار السنة القاهرة، دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين دار السنة القاهرة ١٩٨٩.

٦. أبو لاوي؛ أمين موسى معاصر: معايير الحكم على الحديث الموضوع من خلال المتن: بحث علمي محكم منشور في مجلة الأزهر، فرع أسيوط.

٧. الإدلبي؛ د.صلاح الدين معاصر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي دار الآفاق بيروت ١٩٨٢.

٨. الأعظمي؛ د.محمد مصطفى الأعظمي معاصر: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه.دار الكوثر الرياض ١٩٩٩.

٩. الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح (ت ١٤١٩هـ): سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة المكتب الإسلامي: ضعيف سنن أبي داود المكتب الإسلامي ط١، ١٩٩١: ضعيف سنن الترمذي المكتب الإسلامي ط١، ١٩٩١.

١٠. البشير؛ د.عصام بن أحمد معاصر: أصول منهج النقد عند المحدثين دار الريان بيروت ١٩٩٢.

١١. البنا؛ د.نصر إبراهيم البنا معاصر: نقد المتن في ميزان المحدثين، بحث علمي منشور في مجلة الدراسات العربية، المنيا.

١٢. البيانوني؛ فتح الدين البيانوني معاصر: منهج مقارنة الروايات عند المحدثين بدون.

١٣. الجوابي؛ د.محمد طاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث مؤسسة ع الكريم تونس بدون.

١٤. الحازمي؛ محمد بن موسى: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.

١٥. حافظ؛ عبد الله بن أحمد حافظ: النقد عند المحدثين نشأته منهجه.
١٦. الخطابي؛ أبو سليمان حمد بن محمد البستي: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ت: د.محمد بن سعد آل سعود ط١، ١٤٠٩ جامعة أم القرى.
١٧. خلف؛ د.نجم عبد الرحمن معاصر: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين دار الرشد ط١، ١٩٨٩.
١٨. الدميني؛ مسفر بن غرم الله معاصر: مقاييس نقد متون السنة ط١، الرياض ١٩٨٤: مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتاب الموضوعات، دار المدني.جدة ١٩٨٤.
١٩. الدينوري؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبه (ت ٢٧٦): تأويل مختلف الحديث دار الكتاب العربي بدون.
٢٠. الذهبي؛ شمس الدين محمد بن عثمان (ت ٧٤٨): تذكرة الحفاظ ت عبد الرحمن بن يحيى اليماني دار الكتب العلمية بيروت.
٢١. الزعبي؛ محمد مصلح الزعبي: نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى رسالة ماجستير، الأردنية ١٩٩٩.
٢٢. السباعي؛ د.مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي المكتب الإسلامي ١٩٧٨.
٢٣. سعيد؛ د.عبد الجبار معاصر: منهجية التعامل مع السنة النبوية بحث منشور في إسلامية المعرفة.
٢٤. سعيد؛ د.همام عبد الرحمن سعيد معاصر: الفكر المنهجي عند المحدثين كتاب الأمة قطر.
٢٥. السلفي؛ محمد لقمان معاصر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم ط١، الرياض ١٩٨٧.
٢٦. السمرقندي؛ د.محمد أبو الليث معاصر: المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، بحث منشور في إسلامية المعرفة.
٢٧. الشافعي؛ محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ): الرسالة أحمد محمد شاكر ط١، ١٩٤٠ القاهرة.
٢٨. الشمالي؛ د.ياسر أحمد معاصر: عرض الحديث على القرآن الكريم: بحث علمي محكم منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.
٢٩. الشوكاني؛ محمد بن علي (ت ١٢٥٠): الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ت: عبد الرحمن المعلمي ط٢، ١٣٩٢هـ المكتب الإسلامي.
٣٠. الطحان؛ د.محمود بن أحمد معاصر: عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم، مكتبة دار التراث، الكويت.
٣١. عبد الخالق؛ عبد الغني محمد عبد الخالق: بيان الشبه التي أوردها من ينكر حجية السنة والرد عليها، مكتب السنة القاهرة ١٩٨٩.

٣٢. عطية؛ محيي الدين عطية ورفقاؤه: دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، دار ابن حزم بيروت ط١، ١٩٩٥.

٣٣. عكايلة؛ د.سلطان سند معاصر: نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية دار الفتح عمان ٢٠٠٢.

٣٤. العمري؛ د.محمد علي قاسم العمري معاصر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين دار النفائس ط١، ٢٠٠٠.

٣٥. القرضاوي؛ د.يوسف معاصر: كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٣٦. القضاة؛ د.أمين معاصر: نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل: بحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.

٣٧. كردي؛ إسماعيل: نحو تفعيل قواعد متن الحديث مكتبة الأوائل: دمشق ٢٠٠٢.

٣٨. الكردي؛ عبد الرحمن عبد القادر الكردي: منهج البحث في الحديث النبوي ودراسة مقارنة مع منهج البحث في التاريخ.

٣٩. مسلم؛ مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم.

٤٠. اليماني؛ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ط٢، المكتب الإسلامي ١٩٨٥.

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات